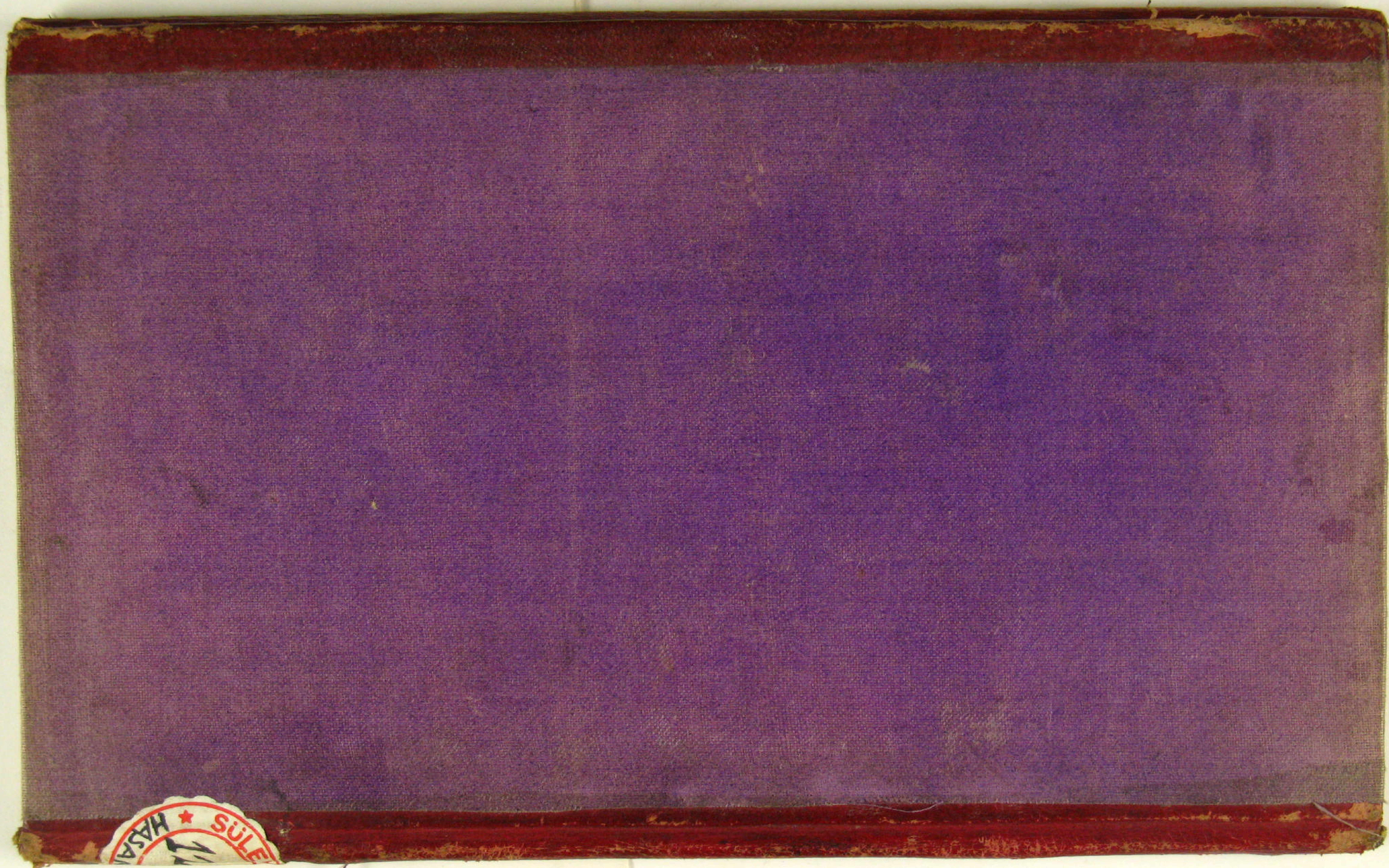


من كتب الفقير الى ربه الاحد
سرعسكر پاشا زاده محمد اسعد
عفى عنهما

1259



بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من جعل المنطق ميزانا لطريق التفهيم والتحقيق ونشكرك
يا من زين الاذهان باكتساب التصور والتصديق ونصلي
على نبيك محمد الهادي الى سواء الطريق وعلى اله واصحابه الذين
فازوا بالهداية والتوفيق اما بعد فلما كانت الرسالة المشهورة
بايساغوجي المنسوبة الى الشيخ الامام العلامة افضل المتأخرين
قدوة الحكماء الراسخين اثير الدين الابهري نور الله مضجعه
محتوية على العجايب من القواعد ومشتملة على الغرايب من الفوايد
وكانت معانيها محتجبة تحت حجاب وجازة الفاظها مستورة
في كل باب وكان ما وجد من شروحها في غاية الاختصار ونهاية
الاقتصار بل بعضها كمتن متين يحتاج الى موضح ومبين احتاجت
الى شرح يزيل احتجابها ويسهل الوصول لمن اراد انتسابها وكان
يخطر ببالي وان كان غير لايق بحالي ان اكتب لها شرحا يحلل
صعابها ويكشف عن وجوه فرائدها نقابها انقد فيه مطارح الافكار
واوضح فيه خزاين الاسرار على وجه لطيف ونهج منيف اعانة

اعانة للطالبين وهداية لاهل اليقين ولقد طال ما جال في صدري الى ان
وقع الاحتياج في درسي ثم استسعاف بعض الطلبة الى والى قرائتها
لدي تدشيجني الى شروع ذلك وان كنت بعيدا من هنالك لوفور
قصوري في بضاعات الفنون مع توزع حضوري وتشتت للنوب
يكون وسيلة للاشتغال والمذاكرة وذريعة لاستعمال الخواطر في
المطالعة مسترشدا من المرشد الراشد الذي هو يبدئ ويعيد
متجنبا عن الاطالة للسافلين ومعرضا عن الطعن لارادة المؤلفين
والمأمول من الاحباء المخلصين عن رذيلتي البغي والاعتساف اذا عثروا
على شيء زلت فيه القدم اوطغى به القلم ان يصلح بما يقتضيه المحل
فان الانسان منشأ النسيان والزلل متمنيا في الناظرين ان ينظروه
بنظر الانصاف فان الانصاف خير الاوصاف فلما تيسر الاتمام بعون
الله الوهاب سميته بمغني الطلاب ليكون الاسم مطابقا للمسمى في التحقيق
وموافقا له في جميع الوجوه باسم التوفيق والى الله التضرع ان يجعل
هذا خالصا لوجهه الكريم ومقربا من رحمته في دار النعيم ومنه العون
والتوفيق وبيده ازمة التحقيق قال المصنف رحمة الله عليه
بسم الله الرحمن الرحيم اي ابتدئ نحمد الله جمع بين التسمية والتحميد
في الابتداء علوا بكتاب الله الكريم وبحديث كل امر ذي بال لم يبدأ
فيه ببسم الله فهو اجزم اي مقطوع البركة وفي رواية بحمد الله ولا تعارض
بينهما اذ الابتداء حقيقي واضافي فالحقيقي حصل بالبسملة والاضافي

بالحمدلة وقدم البسملة اقتفاء لما نطق به الكتاب واتفق عليه اولى الباب والحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختيارى سواء تعلق بالفضائل والمدح هو الثناء باللسان على الجميل مطلقا والشكر مقابلة النعمة الواردة بالقول والفعل والاعتقاد فهو اعم من الحمد والمدح بحسب المورد واخص المتعلق فبينه وبينهما عموم وخصوص من وجه فعلم من هذا ان المص انما اختار الحمد دون المدح ليؤذن بالفعل الاختيارى ودون الشكر ليعم الفضائل والفواضل واختار جملة الفعلية على الاسمية ههنا وفيما سياتى قصدا لاظهار العجز عن الاتيان بمضمونها على وجه الثبات والدوام واتى بنون عظمة اظهارا للتزمها الذى هو نعمة من تعظيم الله تعالى بتاهيله للعلم امتثالا لقوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث فمعنى قوله نحمد الله نثنى ثناء بليغا على توفيقه لنا اى خلقه قدرة الطاعة فينا فان التوفيق عند الاشعرى واكثر الصحابة خلق القدرة على الطاعة وقال امام الحرمين هو خلق الطاعة والظاهر ان ما قاله الامام حق فان القدرة على الطاعة متحقق فى كل مكلف اللهم الا ان يكون المراد القدرة المؤثرة القريبة من الاستطاعة التى هى مع الفعل كما هو مذهب اهل الحق ان القدرة مع الفعل والتوفيق عكس الخذلان فانه خلق قدرة المعصية وانما حمد على التوفيق اى مقابلته لا مطلقا لان الاول واجب والثانى مندوب ونسئله هداية طريق السؤال

السؤال والدعاء مترادفان وليس بينه وبين الامر والالتماس فرق من جهة الصيغة وانما يحصل الفرق بالمقارنة فانها ان قارنت الاستعلاء فهو الامر وان قارنت التساوى فهو التماس وان قارنت الخضوع فهو السؤال والدعاء فالسؤال ما دل على طلب الفعل دلالة وضعية مقارنا للخضوع والهداية الدلالة على ما يوصل الى المطلوب او وصل اليه بالفعل اولا فالاول مذهب الحق والثانى مذهب اهل الاعتزال والحق انها مستعملة فى كلا المعنيين لانه لا نزاع بينهم فى الحقيقة لانها تجئ تارة بمعنى خلق الاهتداء ونصلى على محمد الصلوة من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الانس والجن دعاء وقد جمعها قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم معناه الوضعى اولا هو البليغ فى كونه محمودا فيجوز ان يكون سبب تسميته النبى عليه السلام بثبوت هذا المعنى فى ذاته وعلى عترته هو بكسر العين وسكون التاء المثناة قيل ازواجه وذرياته وقيل اهله وعشيرته وقيل نسله ورهطه اجمعين تاكيد اما بعد يؤتى بها للاشارة للانتقال فى اسلوب الى آخر والتقدير مهما يكن من شئ بعد البسملة وما بعدها الى آخره فهذه اى الامور الحاضرة فى الذهن كان المص استحضر المعانى التى

اى بعد الحمدلة

اى بعد الصلوة

سيذكرها فى رسالة على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة بيانا
فان اسماء الاشارة وان كان وضعها للامور المبصرة الا انها ربما
يستعمل فى الامور المعقولة لنكتة وهى ههنا اما للاشارة الى اتقان
هذه المعانى حتى صارت لكمال علمه بها كانها مبصرة عنده ويقدر على
الاشارة اليها واما الى كمال فطانت الطالب كانه بلغ مبلغا صارت
المعانى عنده كالمبصرات وتحقق ان يشار له الى المعقول بالاشارة
الحسية وفيه مبالغة فى حسن الطالب هذا اذا كانت الديباجة
متقدمة على الرسالة وان كانت متاخرة عنها كما هو دأب الاكثرين
من المصنفين فيكون مشارا اليه محسوسا محققا رسالة مؤلفة
فى علم المنطق وهو آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ
فى الفكر موضوعه المعلومات التصورية والتصديقية وفائدته
الاحتراز عن الخطاء فى الفكر الذى هو ترتيب امور معلومة
حاصلة يتوسل بها الى تحصيل غير الحاصل ووجه تسمية هذه الآلة
بالمنطق لان المنطق مصدر ميمى يطلق بالاشتراك على النطق بمعنى
التكلم وعلى ادراك الكليات وعلى قوابلها ولما كانت هذه الآلة
تعطى الاول قوة والثانى اصابة والثالث كمالا سميت بالمنطق
اوردنا فيها اى فى تلك الرسالة ما يجب استحضارها فالمراد
بالوجوب الوجوب الاستحسانى لا الوجوب الشرعى الذى تكون
تاركه آثما ولا الوجوب العقلى الذى يمتنع بدونه لان كثيرا من

من المحصلين يحصل كثيرا من العلوم من غير شعور بشئ من تلك
الاصطلاحات قال الامام الغزالى من لا معرفة له بالمنطق
لا ثقة بعلمه وسماه معيار العلوم لمن يبتدئ فى شئ من العلوم
المراد بالعلوم ههنا العلوم الكسبية التى يحتاج فى حصولها
الى كسب وفكر لان العلوم البديهية لا تحتاج فى تحصيلها الى
شئ من الكسب فكيف الى وجوب استحضار شئ من القواعد
المنطقية وانما قال يجب استحضارها لان القواعد بنفسها لا تفيد
معرفة الفكر والا لم يعرض للمنطقى غلط اصلا وليس كذلك
لانه ربما يغلط لاهمال القواعد او لنسيانها والى هذا يشير
قولهم فى تعريفهم المنطق تعصم مراعاتها الذهن وانما قال
وجب استحضارها لمن يبتدئ فى شئ من العلوم لانه آلة
لسائر العلوم وآلة الشئ متقدمة على ذلك الشئ فان قلت
يلزم من كونه آلة للعلوم كونه آلة لنفسه لانه من العلوم
قلت انه علم لنفسه وآلة لغيره والشئ الواحد يجوز ان
يكون آلة وعلما باعتبارين او المراد من العلوم فى قوله
فى شئ من العلوم سوى المنطق مستعينا بالله تعالى
اى طلبا منه المعونة انه مفيض الخير هو ما ينتفع به فى نفس
الامر والجود اى العطاء على عباده ثم لما كان الغرض
من المنطق معرفة صحة الفكر وفساده والفكر اما لتحصيل

المجهولات التصورية والتصديقية كان للمنطق طرفان تصورات و تصديقات ولكل منهما مباد ومقاصد فكان اقسامه اربعة فمبادى التصورات الكليات الخمس ومقاصدها القول الشارح ومبادى التصديقات القضايا واحكامها ومقاصدها القياس ثم القياس بحسب المادة خمسة يسمونها الصناعات الخمس فهى مع الاقسام الاربعة ابواب تسعة للمنطق وبعض المتاخرين عد مباحث الالفاظ جزءا منها فصارت عشرة ولما اراد المص ان يلمح الى كل واحد من هذه الابواب تسهيلا للطلاب رتبها على وفق ما اشرنا اليه فصار تقديم مباحث ايساغوجي واجبا عليه فقال بعد ذكر الخطبة ايساغوجي اى هذا باب ايساغوجي وهو لفظ يونانى مركب من ثلث كلمات الاول ايس معناه انت والثانى اغو معناه انا والثالث جى معناه ثم نقله المنطقيون وجعلوه علما للكليات الخمس اعنى النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام واختلف فى سبب تسميتها به فقيل ان حكيما من الحكماء المتقدمين اودع تلك الكليات عند شخص مسمى بايساغوجي وكان يعلمها له لئلا تكون له قوة استخراج ما فيها ثم جاء الحكيم وقراها عنده وكان ذلك الحكيم يخاطب له بيا ايساغوجي الحال كذا وكذا فصار لفظ ايساغوجي علما لها فعلى هذا يكون تسمية للشىء باسم قارئه وقيل انه كان علما للحكيم الذى استخرجها ودونها ثم جعل علما لها فعلى هذا يكون تسمية

تسمية للمستخرج باسم المستخرج وقيل انه فى الاصل اسم لورد له خمس ورقات ثم نقل الى هذه الكليات لمناسبة بين المنقول والمنقول اليه فعلى هذا يكون تسمية للشىء باسم شبيهه وهذا الوجه مشهور فى وجه تسميتها به وانما انحصرت الكليات فى الخمس لان الكلى اذا انتسب الى ما تحته من الجزئيات فلا يخلو اما ان يكون تمام ماهيتها او داخلا فيها او خارجا عنها فان كان الاول فهو النوع وان كان الثانى فهو لا يخلو من ان يكون مقولا فى جواب ما هو اولا الاول الجنس والثانى الفصل وان كان الثالث فهو لا يخلو من ان يكون مقولا فى جواب اى شىء هو فى عرضه اولا الاول الخاصة والثانى العرض العام ثم لما كان مقصودهم استحصال الكليات وغيرها من الاصطلاحات المنطقية واستحصال المجهولات والمجهول اما تصورى او تصديقى والموصل الى الاول القول الشارح المركب من الكليات والى الثانى الحجة المركبة من القضايا كان نظرهم اما الى قول الشارح وما يتركب هو منه واما فى الحجة وما يتركب هى منه وهو لا يتوقف على الالفاظ ولا على الدلالة لكن لما كانت معرفة الكليات الخمس تتوقف على معرفة الدلالة الثلثة واقسام اللفظ بدا ببيانها فقال اللفظ الدال بالوضع الدلالة هى كون الشىء بحالة يلزم من العلم به العلم بشىء اخر ويسمى الشىء الاول دالا والثانى مدلولا والدال ان كان لفظا فالدلالة

لفظية والا فغير لفظية وكل منها اما وضعية واما عقلية او طبيعية
لان دلالة اللفظ على المعنى اما بواسطة وضع اللفظ بازاء المعنى
او بواسطة العقل او بواسطة اقتضاء الطبع وان كانت الاولى فالدلالة
لفظية وضعية كدلالة لفظ الانسان على الحيوان الناطق وان كانت
الثانية فالدلالة لفظية عقلية كدلالة اللفظ المسموع
من وراء الجدار على وجود اللافظ فان كانت الثالثة فالدلالة
لفظية طبيعية كدلالة لفظ الآخ بفتح الهمزة والخاء المعجمة على الوجع
مطلقا وكدلالة آح بفتح الهمزة وضمها والحاء المهملة على وجع
الصدر وهو السعال وكذلك الدلالة الغير اللفظية اما ان يكون
بواسطة الوضع او بواسطة العقل او بواسطة الطبع فان كانت الاولى
فالدلالة غير لفظية وضعية كدلالة دوال الاربع على ما وضعت
هي له وان كانت الثانية فالدلالة غير لفظية عقلية كدلالة
الاثر على المؤثر وان كانت الثالثة فالدلالة غير لفظية طبيعية
كدلالة تغير وجه العاشق عند رؤية المعشوق على العشق والمقـ
والمقصود الاصلي بالنظر الى المنطقي الدلالة اللفظية لان غيرها غير
منضبط لاختلافه باختلاف الطبايع والعقول بخلاف اللفظية
الوضعية فانها منضبطة اذا عرفت هذا فنقول ان اللفظ الدال
بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة لموافقته اياه وعلى
جزئه اى جزء ما وضع له بالتضمن كدلالته على ما في ضمن الموضوع له

ان كان له اى لما وضع له جزء اما اذا كان لم يكن له جزء في البسائط مثل الواجب
تعالى والنقطة فلا يتصور التضمن وعلى ما يلازمه اى يلازم ما وضع له
في الذهن بالالتزام واللوازم ثلثة ذهنا وخارجا كقابل العلم وصنعة
الكتابة للانسان ولازم خارجا فقط كسواد الغراب والزنجي
ولازم ذهنا فقط كالبصر للعمى والمعتبر في الدلالة الالتزام اللزوم
الذهني وهو كون الشيء مقتضيا للآخر في الذهن بمعنى كلما تحقق
الملزوم فيه ولذا قيده بقوله في الذهن بمعنى كلما تحقق ولا يجوز
ان يشترط فيها اللزوم الخارجي وهو كون الشيء مقتضيا للآخر
بمعنى كلما ثبت الملزوم في الخارج ثبت اللازم فيه اذ لو كان هذا شرطا لم
يتحقق دلالة الالتزام بدونه لامتناع تحقق المشروط بدون الشرط
واللازم باطل وكذا الملزوم لان العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر
التزاما لان العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا مع ان بينهما
معاندة في الخارج وفي قوله ان كان له جزء اشارة الى ان المطابقة
لا تستلزم التضمن وكذا لا تستلزم الالتزام يستلزم خلافا للفخر
الرازي واما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة ضرورة فدلالة
المطابقة لفظية لانها بمحض اللفظ والاخريان عقليان لتوقفهما
على انتقال الذهن من المعنى الى جزئه ولازمه وقيل وضعيتان
وعليه اكثر المنطقيين وانما انحصرت الدلالة اللفظية في الثلث
لان اللفظ الدال بحسب الوضع على المعنى لا يخلو من ان يدل على تمام

ما وضع له او على جزء ما وضع له او على ما يلازم ما وضع له في الذهن فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كانت الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كانت الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام مثال الدلالة بالمطابقة كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة و انما سميت هذه الدلالة بالمطابقة لان اللفظ موافق لتمام ما وضع له وذلك من قولهم طابق النعل بالنعل اذا توافقا ومثال الدلالة بالتضمن كالانسان فانه يدل على احدهما اى على الحيوان فقط او على الناطق فقط بالتضمن لكن لا مطلقا بل عند ارادة المعنى المطابقي اعنى المجموع من الحيوان والناطق لانه ربما يكون اللفظ دالا على جزء معناه المطابقي فقط ولا يكون دلالته عليه تضمنا بل مطابقة كما في دلالة لفظ الانسان على الحيوان او على الناطق عند ارادة احدهما منه لا عند ارادة المجموع وانما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل على ما في ضمن الموضوع له ومثال الدلالة بالالتزام كالانسان فانه يدل على قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام وهذا ايضا عند ارادة معنى الموضوع له لا على امر الخارج اللازم مطلقا وانما سميت هذه الدلالة بالالتزام لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه والا لزم دلالة اللفظ على معان غير متناهية ولا على حكم بعض غير مضبوطة لعدم الفهم بل يدل على امر الخارج اللازم له ثم لما فرغ المص عن بيان الدلالة

الدلالة الثلث شرع في بيان تقسيم اللفظ فقال ثم اللفظ الموضوع لمعنى اما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه وهو اعم من ان لا يكون له جزء كق علما او كان له جزء لا لمعناه جزء كلفظ النقطة او كان له جزء ولمعناه ايضا جزء لا يدل جزء ذلك اللفظ على جزء معناه كالانسان فانه لفظ لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه فان الالف منه مثلا لا يدل على الحيوان والنون منه لا يدل على الناطق او كان له جزء دال على المعنى لكن لا على جزء المعنى المراد كعبد الله علما اذ ليس لشيء من العبودية والالوهية جزء للشخص المعلم لان المراد ذاته المشخصة او كان له جزء منه دال على جزء المعنى المراد ولا يكون دلالته مرادة حال كون ذلك المعنى مرادا كالحيوان الناطق علما اذ ليس شيء من معنى الحيوان والناطق الجزئين للانسان الجزء للشخص المعلم مرادا في حال العلمية وانما المراد دلالة مجموع الحيوان والناطق على الذات المشخصة فالمفرد خمسة اقسام واما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك اى الذي يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه بان يكون القيود الخمسة متحققة كرامي الحجارة فان الرامي يراد بالجزء الدلالة على ذات صدر منه الرمي والحجارة يراد به الدلالة على جسم معين بالتعيين النوعي فان قلت لم قدم المص تعريف المفرد على تعريف المؤلف مع ان الاولى عكسه لان القيود المذكورة في تعريف المؤلف

لان المراد في حال العلمية الذات المعنى مع قطع النظر عن حقيقة الذات

قيد التعريف بالنفس ليقطع النظر عن المنع باعتبار البرهان الدال على وحدته
و بالتصور ليقطع النظر عن المنع باعتبار الوجود الخارجي

وجودية وفي تعريف المفرد عدمية والاعدام انما تعرف بملكاتها فلت
ان مقصود المص ههنا التقسيم بقرينة تصديره اللفظ والتعريف مستفاد
منه ضمنا والتقسيم باعتبار الذات لا باعتبار المفهوم وذات
المفرد سابق على ذات المركب اعلم ان المؤلف والمفرد واقسامها
الآتية اقسام للمفهوم اولا وبالذات وللفظ ثانيا وبالعرض تسمية
للدال باسم المدلول الا ان المص اعتبر التقسيم المجازي تقربا الى فهم
المبتدئين ولما فرغ مما يتوقف عليه الاصطلاحات شرع في مباحث
الاصطلاحات فقال واللفظ المفرد بالنظر الى معناه اما كلي وهو
الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه اي لا يمنع مفهومه لا من حيث
هو بل من حيث هو انه متصور على ما يفيده قيد النفس عن وقوع
الشركة بين كثيرين والمراد بعدم منع الاشتراك امكان فرض
صدقه على كثيرين لا اشتراكه في الواقع ولا فرضه بالفعل حتى
يدخل الكليات الفرضية كشريك الباري تعالى عز اسمه واللاشئ
واللاممكن في تعريف الكلي وتخرج عن تعريف الجزئي والا لانتقض
جمعا ومنعا وانما قيد المفهوم بالتصور لان من الكليات ما تمنع الاشتراك
بين كثيرين بالنظر الى الدليل الخارجي كواجب الوجود تعالى فانه
قطع عرق الشركة عنه واما بالنظر الى مجرد تصوره فلا يمنع عن صدقه
على كثيرين والا لم يحتج في اثبات وحدانيته الى دليل خارجي ولا
الاحتياج فيه الى دليل مقرر فظهر ان العقل لم يمنع صدق مفهومه

المفهوم هو الذي حصل في العقل عند سماع اللفظ

الكلي هو الذي اذا لاحظ العقل مفهومه وقطع النظر عن الخارج عن الاشتراك بين كثيرين والجزئي بخلاف ذلك

كلي انسان جزئي كل زيد

حيث قال اللفظ المفرد اما كلي اه
ولم يقل المفهوم اما كلي اه

مفهومه على كثير عند قطع النظر عن دليل الخارجي واما تقييده
بالنفس فلئلا يتوهم دخول مفهوم الواجب في حد الجزئي واما
ذكر المفهوم فمبني على ان مورد القسمة اللفظ فلا يلزم ان يكون
للمفهوم مفهوم فمثال الكلي كالانسان فان مفهومه اذا تصور
لم يمنع عن صدقه على كثيرين من افراده واما جزئي وهو ما
يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك اي عن وقوع الشركة بين
كثيرين كزيد فان مفهوم زيد الذات مع التشخص وهو من حيث
انه متصور يمنع عن وقوع الشركة بين كثيرين بان يحصل من تعقل
كل واحد منها اثر متجددة مثلا اذا رأينا زيدا ولاحظناه مع
مشخصاته يحصل منه في اذهاننا الصورة الانسانية المتصفة
باللواحق واذا رأينا عقيبه بكرا ولاحظناه ايضا مع مشخصاته يحصل
منه صورة اخرى غير الصورة الاولى وقس على هذا وانما قسم
المفرد الى الكلي والجزئي دون المؤلف لان كون المؤلف كليا وجزئيا
انما يكون باعتبار كون اجزائه كليا وجزئيا او نقول قسمة المفرد اليهما
لا ينافي قسمة المؤلف اليهما وقدم الكلي على الجزئي لان الكلي
جزء للجزئي غالبا كالانسان فانه جزء لزيد الجزئي لان الانسان هو
الحيوان الناطق وزيد هو الحيوان الناطق مع التشخص والجزء مقدم على
الكل لكون الكلي جزءا منه على تقدير كونه مركبا ولان الكلي مادة
الحدود والبراهين والمطالب بخلاف الجزئي اعلم ان الجزئي

يطلق بالاشتراك على المعنى المذكور ويسمى جزئيا حقيقيا لان جزئيته
بالنظر الى حقيقته المانعة من الشركة وبازائه الكلى الحقيقى وعلى كل
اخص تحت الاعم كالانسان بالنسبة الى الحيوان ويسمى جزئيا اضافيا
لان جزئيته بالاضافة الى شىء آخر وبازائه الكلى الاضافى ولما فرغ
من تقسيم اللفظ المفرد الى الكلى والجزئى ابتداء بالكلى فقال واللفظ
المفرد الكلى اما ذاتى وهو الذى يدخل فى حقيقة جزئياته كالحيوان
بالنسبة الى الانسان والفرس فان الحيوان كلى ذاتى داخل
فى حقيقة الانسان لكونه مركبا من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة
الى الفرس والبقر والبغل وغيرها من الافراد النوعية المندرجة
تحت الحيوان اعلم ان الكلى الذاتى يطلق بالاشتراك على معنيين
احدهما ما يكون داخلا فى حقيقة جزئياته وثانيهما ما لا يكون
خارجا عنها والمراد من الدخول ههنا هو المعنى الثانى ليدخل
نفس الماهية فى الكلى الذاتى وان حمل على المعنى الاول لم يصح
بعد ذلك تقسيم الكلى الذاتى الى الجنس والنوع والفصل فان النوع
على المعنى الاول ليس بذاتى لانه تمام حقيقة الجزئيات فيلزم
منه دخول الشىء فى نفسه وهو محال واما على المعنى الثانى
فيكون نفس الحقيقة داخلة فيه لانه كما يصدق على جزء الحقيقى الاعم
والمساوى اعنى الجنس والفصل انهما غير خارجان عنها كذلك يصدق
على نفس الحقيقة انها غير خارجة عنها ولا يلزم كون الشىء غير

والشىء لا يخرج عن نفسه

غير نفسها وهو محال فان قلت حقيقة النوع عين الذات فكيف
يكون ذاتيا اى منسوبا الى الذات والنسبة تقتضى المغايرة بين
المنسوب والمنسوب اليه والشىء لا يغاير نفسه قلت اطلاق الذاتى
عليه اصطلاحى لان الذاتى الاصطلاحى هو الذى ليس بعرضى
وعلى هذا لا يلزم كون الشىء منسوبا الى نفسه واما عرضى وهو
الذى يخالفه اى لا يدخل فى حقيقة جزئياته بان يكون خارجا عنها
كالضاحك بالنسبة الى الانسان فانه لم يدخل فى حقيقة جزئيات
الانسان التى هى زيد وعمرو وبكر فان قلت ان الحكم على الناطق
بانه داخل فى حقيقة الانسان وعلى الضاحك بانه خارج عنها
تحكم لكونهما متساويين فى اختصاصهما بالانسان قلت
ههنا قاعدة وهى ان نوعا ما اذا كان له خواص مترتبة كالناطق
والتعجب والضاحك فاقدمها يعتبر ذاتيا لان الذاتى اقدمها
اقدم الخواص الناطق لان اختصاص الناطق بالانسان
اقوى من اختصاص الضاحك لان اختصاص الضاحك به تابع
ومتفرع على اختصاص الناطق به بناء على ان الانسان ما
لم يتصف بالادراك مطلقا وهو النطق ما لم يتصف بالادراك
مطلقا وهو النطق ما لم يتصف بالانفعال عند ادراك الامور
الغريبة وهو الضحك والذاتى قد سبق بيان ما هو المراد منه
وهو ينحصر فى ثلثة اقسام الجنس والنوع والفصل لانه اما مقول

فلا يصح قولهم النوع ذاتى

امامقول فی جواب ماهو بحسب الشرکة فقط وهو الجنس او فی جواب
ماهو بحسب الشرکة والخصوصیة معا وهو النوع او مقول فی جواب
ای شئ هو فی ذاته وهو الفصل ولذا قال اما مقول فی جواب ماهو ای فی جواب السؤال
بما هو بحسب الشرکة المحضة ای الخصوصیة ایضا یعنی کما انه یکون
مقولا فی جواب السؤال بما هو حال الشرکة لم یکن مقولا فی جوابه
حال الخصوصیة کالحیوان بالنسبة الی الانسان والفرس ای بالنسبة
الی افراد المختلفة الحقیقة فانه اذا سئل بما هما عنهما کالحیوان جوابا
عنهما لان السؤال بینهما وتمام المشترک بینهما هو الحیوان فقط فیکون الجواب
هو الحیوان فقط فاذا افرد کل واحد منهما لان السؤال عما هو عن شئ
واحد طلب لتمام الماهیة المختصة به ولیس الحیوان کذلک بل هو جزء
عن تمام ماهیة کل واحد منهما فیکون الجواب فی السؤال عن الانسان
وحده هو الحیوان الناطق وعن الفرس وحده هو الحیوان الصاهل
لکونهما تمام ماهیة کل واحد منهما وهو ای ذلک المقول الجنس قدم
علی النوع لانه جزء النوع والجزء مقدم علی الکل ویرسم الجنس بانه
کلی مقول علی کثیرین مختلفین بالحقایق فی جواب ماهو قوله
کلی جنس للجنس شامل لسائر الکلیات وقوله مقول انما ذکر لیعلق به
قوله علی کثیرین وقوله علی کثیرین انما ذکر لیوصف بقوله مختلفین
بالحقایق وبقوله مختلفین بالحقایق خرج النوع والخاصة والعرض
الفصل القریب وبقوله فی جواب ماهو خرج الفصل البعید

هو فی ذاته ح

البعید والعرض العام وخاصة الجنس اعلم ان الجنس اما عال وهو
الذی تحته جنس ولیس فوقه جنس کالجوهر علی القول بجنسیته
واما متوسط وهو الذی فوقه وتحته جنس کالجسم النامی
واما سافل فوقه جنس ولیس تحته جنس کالحیوان واما مفرد
وهو الذی لیس فوقه جنس ولا تحته جنس کما قالوا ولم یوجد له
مثال واما مقول فی جواب ماهو بحسب الشرکة والخصوصیة
معا کالانسان بالنسبة الی زید وعمرو وغیرهما من الافراد الشخصیة
فانه اذا سئل عن زید وعمرو بما هما کان الجواب الانسان لان
السائل طلب الماهیة المشترکة بینهما الانسان فیکون جوابا عنه
واذا افرد الافراد بان سئل عن زید فقط وعمرو فقط کان الجواب
ایضا الانسان لان السؤال عن الافراد علی سبیل الانفراد طلب
الماهیة المختصة بکل واحد الماهیة المختصة بکل واحد هو الانسان فقط
فعلم منه ان النوع یکون مقولا فی جواب ماهو بحسب الشرکة
والخصوصیة معا وان افراد النوع منحصرة فی الجزئیات الحقیقیة
وهو ای ذلک المقول النوع ویرسم بانه کلی مقول علی کثیرین
مختلفین بالعدد دون الحقیقة فی جواب ماهو فذکر الکلی و
المقول علی کثیرین کما مر وقوله مختلفین بالعدد دون الحقیقة احتراز
عن الجنس والخاصة والعرض العام والفصل البعید وقوله
فی جواب ماهو احتراز عن الفصل القریب وخاصة النوع فانهما

مقولان فی جواب ای شیء هو فی ذاته وعرضه اعلم ان النوع
قسمان اضافی وهو مندرج تحت الجنس وحقیقی وهو ما لیس تحته
جنس کالانسان فبینهما عموم وخصوص من وجه یجتمعان فی
نحو الانسان فانه نوع اضافی لاندراجه تحت جنس وهو
الحیوان وحقیقی اذ لیس تحته جنس وینفرد الاضافی بنحو الجسم
النامی فان فوقه جنس وهو الجسم المطلق وتحته جنس وهو الحیوان
وینفرد الحقیقی بالماهیة البسیطة کالعقل المطلق عند الحکماء علی القول
بنفی جنسیة الجوهر ولما فرغ من القسم الاول والثانی الذاتی شرع
فی قسم الثالث منه فقال واما غیر مقول فی جواب ما هو بل مقول
فی جواب ای شیء هو فی ذاته ای حقیقته ههنا قاعدة لا بد من
معرفتها وهی ان السؤال بای شیء هو علی ثلثة اقسام احدها
ان لا یزاد علی ای شیء هو قید وثانیها ان یزاد علیه قید وهو فی
ذاته وثالثها ان یزاد علیه قید آخر وهو فی عرضه فان کان
الاول کان السؤال عن الممیز المطلق فیکون الجواب بما یمیزه
فی الجملة سواء کان فصلا قریبا او بعیدا او خاصة او خاصة
کما اذا سئل عن الانسان بای شیء هو یصح ان یقال فی جوابه
انه ناطق او حساس او ضاحک فان کلا منها یمیزه عن غیره فی
الجملة وان کان الثانی کان السؤال عن الممیز الذاتی فیکون الجواب
بالفصل القریب وحده لان الممیز الذاتی هو الفصل القریب لاغیر

لاغیر کما اذا سئل عنه بای شیء هو فی ذاته یصح فی الجواب ان
یقال انه ناطق ولا یصح ان یقال انه ضاحک او حساس وان
کان الثالث کان السؤال عن الممیز العرضی فیکون الجواب
بالخاصة وحدها کما اذا سئل عنه بای شیء هو فی عرضه فالجواب
عنه الضاحک فاذا عرفت هذا فنقول الذاتی الذی لا یکون مقولا فی
جواب ما هو بل یکون مقولا فی جواب ای شیء هو ذاته هو
الفصل ولما کان فی قوله بل مقول فی جواب ای شیء هو فی ذاته
نوع خفاء فسره بقوله وهو الذی یمیز الشیء عما یشارکه فی
الجنس وانما قیده بقوله فی الجنس بناء علی ان کل ماهیة لها فصل
ولها جنس البتة کما هو مذهب المتقدمین واما المتأخرین فاختاروا ان
الفصل اعم من ان یمیزه عن المشارکات الجنسیة کفصل الانسان و
الحیوان فانه یمیز الشیء عما یشارکه فی الجنس او المشارکات الوجودیة
کاجزاء الماهیة المرکبة من امرین متساویین او امور متساویة فانها
یمیز الشیء عما یشارکه فی الوجود کما اذا فرضنا ان ماهیة ب مرکبة
من ج ود متساویان فی الصدق کان کل واحد منهما ممیزا ماهیة ب
عما یشارکه فی الوجود وهذا الخلاف مبنی علی امتناع ترکب الماهیة
من امرین متساویین او امور متساویة عند المتقدمین وجوازه
عند المتأخرین وکان المص اختار مذهب المتقدمین ولم یذکر
لفظ الجنس فی رسمه اکتفاء بما ذکره فی تفسیره او اشار فی الوضعین

کانه اشارة الی سؤال مقدر وهو ان یقال ان تعریف الفصل غیر جامع لخروج الفصل الذی یمیز الشیء عن المشارکة فی الوجود
کما اذا رکب ماهیة من امرین متساویین کالجوهر المرکب من امرین متساویین فان کل واحد منهما یمیز الجوهر عن المشارکة
فی الوجود دون الجنس

ای ولاجل ان الاطلاق السؤال یکون
السؤال عن الممیز المطلق فیکون الجواب بای
ممیز کان ای سواء کان ذاتیا او عرضیا لیکون
الجواب مطابقا للسؤال

ولو قال او فی الوجود ایضا لکان فی اشکال
لیدخل فیه الماهیة المرکبة من امرین متساویین
او امور متساویة اللهم الا ان یقال اکتفاء
بالجنس بناء علی بطلان ترکیب الماهیة من امرین
متساویین او امور متساویة

مثلا ان فرضنا ان ماهیة الانسان ناطق
وضاحک ولم یکن لهما جنس فلو یمیزان
عن المشارکة الجنسیة بل الوجودیة لکن یجب
عبد الله
واقع

عرض لازم الماهية — عرض لازم الوجود

الى المذهبين فعلى هذا لا يرد ما قيل لو قال اى في الوجود بعد
قوله في الجنس لكان اشمل وذلك اعنى ما يميز الشئ عما يشاركه في
الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان فان الناطق يميز الانسان
عما يشاركه في جنس الحيوان كالفرس والبغل والبقر وغيرها فاذا
سئل عنه باى شئ هو في ذاته كان الجواب الناطق وهو الفصل
وهو اما قريب ان ميزه في الجملة عما يشاركه في الجنس البعيد ويرسم
اى الفصل بانه كلى يقال على الشئ في جواب اى شئ هو في ذاته
فقوله كلى جنس يشمل الكليات وقوله يقال على الشئ في جواب اى
شئ هو يخرج الجنس والنوع والعرض العام لان الاولين يقالان
في جواب ما هو لا في جواب اى شئ هو والثالث لا يقال في الجواب
اصلا وقوله في ذاته اى في جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت
مميزة للشئ لكن لا في ذاته بل في عرضه انما قال على الشئ ولم يقل
على كثيرين كما قال في سائر تعريفات الكليات ليشمل فصل النوع الذي
ينحصر في شخص واحد بحسب الخارج كالشمس واما العرضى
فقسمان خاصة وعرض عام لانه ان اختص بحقيقة واحدة
فخاصة وان شمل على الحقايق فعرض عام فبهذا الاعتبار صار الكليات
خمسا وان اندرج فيه تقسيم آخر على ما قال المحقق فاما ان يمتنع
انفكاكه عن الماهية سواء امتنع انفكاكه عن الماهية من حيث
هي هي بان يمتنع انفكاكه عنها في الذهن والخارج معا كالفردية للثلثة

للثلثة ويسمى هذا لازم الماهية او عن الماهية الموجودة بان يمتنع
انفكاكه عنها باعتبار وجودها في الخارج دون الذهن كالسواد للحبشي
فان السواد ليس بلازم الماهية الحبشي من حيث هي هي والا لكان
كل انسان اسود بل لازم لوجوده ويسمى هذا لازم الوجود
وهو العرض اللازم كالضاحك بالقوة بالنسبة الى الانسان
او لا يمتنع انفكاكه عنها بل يمكن مفارقته عنها وهو العرض المفارق
وهو على قسمين الاول ما يكون مفارقته بالفعل اما يسيرا كمفارقة
القيام عن القائم او عسيرا كمفارقة العشق عن العاشق والثاني
ما يكون مفارقته بالامكان لا بالفعل كمفارقة حركة الافلاك
فانها لا تنفك عن الفلك بالفعل مع انها يمكن الانفكاك عنه
وكل واحد منهما اى من العرض اللازم او المفارق اما ان يختص
بحقيقة واحدة وهو الخاصة وهي ثلثة اقسام احدها ما يوجد في
جميع الافراد ذى الخاصة مع امتناع انفكاكها عنه وتسمى هذه خاصة
شاملة لازمة كالضاحك بالقوة بالنسبة الى جميع افراد الانسان
مع امتناع انفكاكه عنه وثانيها ما يوجد في جميع افراد ذى
الخاصة لكن يجوز انفكاكه عن كل واحد من افراد ذى الخاصة
وتسمى هذه خاصة شاملة غير لازمة كالضاحك بالفعل بالنسبة الى
الانسان فانه يوجد فيه في وقت دون وقت وثالثها ما لا يوجد في
جميع الافراد ذى الخاصة بل يوجد في بعضها وتسمى هذه خاصة



خاصة غير شاملة كالكاتب بالفعل بالنسبة الى افراد الانسان
فانه يوجد فى بعض افراد الانسان دون بعضها و ترسم اى الخاصة
بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط يخرج به الجنس
والعرض العام قولا عرضيا يخرج به النوع والفصل واما ان
يعم كل واحد من اللازم والمفارق حقايق فوق حقيقة واحدة
وهو العرض العام فاللازم منه كالمتنفس بالقوة فانه عرض
لازم غير منفك عن ماهية الحيوانات غير مختصة بواحدة والمفارق منه
كالمتنفس بالفعل فانه عرض مفارق ينفك عن ماهية الحيوانات
غير مختصة بماهية واحدة وقوله للانسان وغيره من الحيوانات معا
يتعلق بالمثالين وبيان لعمومها ويرسم اى العرض العام بانه
كلى يقال على ما تحت حقايق مختلفة يخرج به غير الجنس والفصل
البعيد وخرجا بقوله قولا عرضيا وانما كان تعريفات هذه الكليات
رسوما لان المقولية عارضة فيها والتعريف بالعرض لا يكون
الا رسما ولما فرغ من مبادى التصورات وهى الكليات الخمس
شرع فى مقاصدها فقال القول الشارح اى مما يجب استحضارها
ويراد فه المعرف سمى بالقول لكونه مركبا وسمى شارحا لشرحه
الماهية او بان يكون تصوره سببا لاكتساب تصورها بوجه يميزها
عما عداها وهو الرسم وبهذا علم ان القول الشارح اما حد او رسم
فعرف الحد بقوله قول دال على ماهية الشىء اى حقيقته الذاتية

اما بان يكون تصوره سببا لاكتساب تصور الماهية بكنهها وهو الحد

الذاتية لم يجز تعريف المعرف لئلا يتسلسل اجيب بان التسلسل
غير لازم لان معرف المعرف من حيث هو غير محتاج الى معرف
آخر اما لبداهة اجزائه او لكونه معلوما بالكسب وبان
التسلسل ههنا فى الامور الاعتبارية والتسلسل فيها ليس بمحال
لانه ينقطع بانقطاع اعتبار المعتبر والحد منحصر فى الاقسام الاربعة
لانه اما بمجرد الذاتيات اولا فان كان بمجرد الذاتيات فاما
ان يكون بجميعها وهو الحد التام او ببعضها وهو الحد الناقص
وان لم يكن بمجرد الذاتيات فاما ان يكون بالجنس القريب والخاصة
وهو الرسم التام او بغير ذلك وهو الرسم الناقص فالحد التام
هو الذى يتركب من جنس الشىء وفصله القريبين فالجنس القريب
للشىء هو الذى لا يكون بينهما جنس آخر كالحيوان بالنسبة
الى الانسان والفصل القريب للشىء وهو الذى لا يكون بينهما
فصل آخر كالناطق بالنسبة الى الانسان فالمركب منهما هو الحد التام
كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان فانك اذا قلت ما الانسان
فيقال الحيوان الناطق وهو الحد التام اما تسميته حدا فلان
الحد فى اللغة المنع وهو لاشتماله على جميع الذاتيات مانع عن
دخول الاغيار الاجنبية فيه واما تسميته تاما فلكون الذاتيات
مذكورة بتمامها فيه ويعتبر فى الحد التام تقديم الجنس على الفصل

لانه مفسر ومفسر الشیء متاخر عنه والحد الناقص وهو الذی
یترکب من جنس بعید للشیء وفصله القریب فالجنس البعید
للشیء هو الذی یکون بینهما اجناس اخر کالجسم الناطق بالنسبة
الی الانسان اما کونه حداً فلما مر واما کونه ناقصاً فلعدم ذکر جمیع
الذاتیات فیه والرسم التام وهو الذی یترکب من جنس الشیء
القریب وخاصته اللازمة کالحیوان الضاحک فی تعریف الانسان
اما کونه رسما فلان رسم الدار اثرها ولما کان هذا التعریف
تعریفاً بالخاصة اللازمة الخارجة التی هی من اثر الشیء کان تعریفاً
بالاثر وکونه تاما فلکونه مشابها بالحد التام من جهة انه وضع
فی کل واحد منهما الجنس القریب المقید بامر مختص وانما قید
الخواص باللازم لامتناع التعریف بالخاصة المفارقة لکونها
اخص من ذی الخاصة والتعریف بالاخص غیر جایز والرسم
الناقص وهو الذی یترکب عن عرضیات تختص جملتها بحقیقة واحدة
کقولنا فی تعریف الانسان انه ماش علی قدمیه انه یخرج
الماشی علی قدم الاربعة کالفرس والبقر عریض الاظفار
یخرج ما لیس بعریض الاظفار کالطیور بادی البشرة یخرج ما هو
مستور البشرة بالشعر مستقیم القامة یخرج ما هو منحنی القامة
کالابل والبقر فلما قال ضحاک بالطبع الجمیع بالانسان

وخرج غیره لان جملة هذه الامور العرضیة مختصة بالانسان
لا غیر بخلاف کل واحد منها لوجود البعض منها فی غیره ایضا فان
الماشی علی القدمین یوجد ایضا فی الطیور وعریض الاظفار یوجد
فی الفرس وبادی البشرة یوجد فی الحیة والسمک ومستقیم
القامة یوجد فی الاشجار واما الضاحک بالطبع ففی وجوده
فی غیر الانسان خلاف لکن الاولی ان لا یوجد اما کونه
رسما فلما مر واما کونه ناقصا فلعدم ذکر بعض اجزاء الرسم
التام حتی یتحقق المشابهة بالحد التام کتحققها بین الرسم التام
والحد التام ولما فرغ من التصورات مبادیها ومقاصدها شرع
فی التصدیقات فقدم مبادیها وهی مباحث القضایا واحکامها
المرکب فقال القضیا ای مما یجب استحضارها القضیا وهی جمع
قضیة ویعبر عنها بالخبر القضیة قول یصح ان یقال لقائله
انه صادق فیه او کاذب فیه والقول هو المرکب ملفوظاً
او معقولا فهو جنس لذلک وباقی القیود فصل یخرج المرکبات
الانشائیة سواء کانت طلبیة کالامر والنهی والنداء او غیر
طلبیة کالقسم وافعال المدح والذم وصیغ العقود کبعت
واشتریت فانها لیست بقضیة بل هی من قبیل التصورات
عند ارباب هذا الفن وکذا یخرج المرکبات التقییدیة مثل
الحیوان الناطق والاضافیة مثل غلام زید وغیرها من نحو

من نحو خمسة لان صدق القول مطابقة حكمه للواقع وان لم
يكن مطابقا للاعتقاد على مذهب الجمهور او لاعتقاد المخبر
وان كان غير مطابق للواقع على مذهب النظام او لهما جميعا
على مذهب الجاحظ وكذبه عدم مطابقته للواقع او للاعتقاد
او لهما معا ولا حكم فى الانشائيات والتقييديات والاضافيات
لان الحكم اداء للواقع فى نفس الامر فى طرفى النسبة وهما الثبوت
والوقوع كما فى الموجبة والانتفاء واللاوقوع كما فى السالبة
ولا اداء فى الانشائيات والتقييديات والاضافيات ولما فرغ
من تعريف القضية شرع فى تقسيمها فقال وهى اى القضية
تنقسم اولا باعتبار الطرفين الى قسمين اما حملية وهى التى
تكون طرفاها اعنى المحكوم عليه وبه مفردين بالفعل او بالقوة
موجبة كانت كقولنا زيد كاتب او سالبة كقولنا زيد ليس
بكاتب وتسميتها حملية باعتبار طرفيها على الاخر الا ان الموجبة
هى الحملية فى الحقيقة لتحقق معنى الحمل فيها واما السالبة فلا
حمل فيها لكن كثيرا ما تسمى الاعدام باسم الملكات اتباعا واما
شرطية وهى التى لا تكون طرفاها مفردين وهى اما متصلة
وهى التى تحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير قضية
آخر فان كان الاول فالشرطية متصلة موجبة كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود فانه حكم فيها بصدق قضية النهار

النهار موجود على تقدير صدق قضية الشمس طالعة
فان كان الثانى فالقضية شرطية متصلة سالبة كقولنا
ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود فانه حكم فيها
بسلب صدق قضية الليل موجود على تقدير صدق قضية
الشمس طالعة واما شرطية منفصلة وهى يحكم فيها بالتنافى
بين القضيتين فان كان الحكم فيها بالتنافى بينهما ايجابا
فمنفصلة موجبة كقولنا العدد اما زوجا واما فردا فانه حكم
فيها بان يكون العدد زوجا ينافى كونه فردا وان كان سلبا
فمنفصلة سالبة كقولنا ليس اما ان يكون هذا اسودا او كاتبا فانه
حكم فيها بسلب المنافات بين كونه اسودا وكونه كاتبا وتسمية
المتصلة بالشرطية ظاهرة لاشتمالها على اداة الشرط واما
تسمية المنفصلة بها فلمشابهتها المتصلة من حيث انهما مركبتان
من القضيتين فيكون معنى الشرطية فى المتصلة حقيقة وفى
المنفصلة مجازا والجزء الاول اى المحكوم عليه من القضية
الحملية يسمى موضوعا لانه انما وضع لان يحكم عليه بشيء
وهو المحكوم به والجزء الثانى اى المحكوم به يسمى محمولا لانه
انما وضع لان يحكم به على شيء وهو الموضوع وللحملية جزء
آخر وهو النسبة التى يرتبط بها المحمول بالموضوع ويسمى
نسبة حكمية ولم يذكرها المص لانه يريد ان يبين اسم ما

سبق ذكره في تقسيم القضية الى الحملية والشرطية والمذكور فيما سبق الا الطرفين والجزء الاول من القضية الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة يسمى مقدما لتقدمه في الذكر طبعا وان تأخر وضعا كما في قولنا النهار موجود كلما كانت الشمس طالعة والجزء الاول الثاني منها يسمى تاليا لكونه تابعا وهو من التلو بمعنى التبع والقضية تنقسم ثانيا الى قسمين اما موجبة ان كانت الحكم فيها بالايقاع كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب ثم ان الموجبة اما محصلة او معدولة لان القضية الموجبة لا يخلوا اما ان لا يكون فيها حرف السلب وهي محصلة وتسمى وجودية ايضا مثل زيد كاتب او تكون فيها حرف السلب التي تكون جزء من القضية وهي المعدولة وانما سميت معدولة لان حرف السلب عدل به عن اصل مدلوله وهو السلب وجعل حكمه حكم ما بعده فان كان حرف السلب جزء من الموضوع تسمى معدولة الموضوع مثل قولنا اللاحي جماد وان كان جزء من المحمول تسمى معدولة المحمول مثل قولنا الحي لا جماد وان كان جزء منهما معا تسمى معدولة الطرفين مثل قولنا اللاحي لا عالم والسالبة ما يكون فيها حرف السلب ولا تكون جزء منهما اصلا مثل زيد ليس بكاتب ومرادهم عند الاطلاق بالمحصلة ما لا عدول فيها اصلا وهي محصلة

محصلة الطرفين وبالمعدولة ما فيها عدول سواء كان بطرفيها او احدهما اعلم ان الموجبة محصلة كانت او معدولة تقتضي وجود الموضوع بخلاف السالبة وكل واحد منهما اي من الموجبة والسالبة اما مخصوصة وهي التي كانت الموضوع فيها شخصا معينا وهي اما موجبة او سالبة كلها كما ذكرنا في مثاليهما نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب اما تسميتها بمخصوصة فلخصوص موضوعها وقد يقال لها شخصية ايضا لكون موضوعها شخصا معينا وان كان الموضوع كليا فان بين فيها كمية الافراد فالقضية تسمى محصورة ومسورة وهي اما كلية مسورة وهي التي تكون الحكم فيها على كل الافراد وهو اما بالايجاب او بالسلب فان كان بالايجاب فهي موجبة كلية مسورة كقولنا كل انسان كاتب وسورها نحو كل والالف واللام الاستغراقية او العهدية وان كان بالسلب فهي سالبة كلية مسورة كقولنا لا شيء من الانسان بكاتب وسورها لا شيء ولا واحد واما جزئية مسورة وهي التي يكون الحكم فيها على بعض الافراد وهو ايضا اما بالايجاب والسلب فان كان بالايجاب فهي موجبة جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان كاتب وسورها بعض وواحد وان كان بالسلب فهي سالبة جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس والسور مأخوذ من سور البلد فانه

والموجبة الكلية هي التي يحكم فيها بثبوت المحمول لكل افراد الموضوع والسالبة الكلية هي التي يحكم فيها بالسلب المحمول عن كل واحد من افراد الموضوع

هذا تقسيم ثالث للقضية باعتبار الموضوع في الحملية والوضع في الشرطية

والموجبة الجزئية هي التي يحكم فيها على بعض افراد الموضوع بثبوت المحمول له من غير التعرض للبعض الاخر

وان لم يكن الموضوع فيها شخصا معينا

والسالبة الجزئية هي التي يحكم فيها بسلب المحمول عن بعض افراد الموضوع

هو كلي نوعي لانه لا يدخل في حقيقة جزئياته
ولا ماهية جزئياته وعرض مفارق بالعقل
اليه مختص بحقيقة واحدة يعرف بالكلي

بتعيين الاوضاع والازمان
وباحصارها واهمالها ح

فانه كما يحصر البلد ويحيط به كذلك هذه الاسوار تحصر افراد الموضوع
وتحيط بها هذا في الحمليات واما في الشرطيات فخصوصها و
حصورها واهمالها لان الازمنة والاوضاع في الشرطيات
بمنزلة الافراد في الحمليات فكما ان الحكم فيها ان كان على فرد معين
فهي مخصوصة كذلك في الشرطيات ان كان الحكم بالاتصال
والانفصال فيها على الوضع المعين فهي مخصوصة كقولنا ان
جئتني اليوم اكرمتك والا فان بين كمية الحكم بانه على جميع
الاوضاع او على بعضها فهي مسورة والا فمهملة فسور الموجبة
الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى كقولنا كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وفي المنفصلة دائما كقولنا دائما اما ان يكون
العدد زوجا او فردا وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة
كقولنا ليس البتة ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود وليس
البتة اما ان يكون العدد زوجا او فردا وسور الموجبة الجزئية
فيهما قد يكون كقولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان
النهار موجودا وقد يكون اما ان يكون العدد زوجا او فردا
وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون كقولنا قد لا يكون اذا كانت
الشمس طالعة كان الليل موجودا وقد لا يكون اما ان يكون
العدد زوجا او فردا وبادخال حرف السلب على سور الايجاب
الكلي نحو ليس كلما وليس مهما وليس متى في المتصلة وليس دائما في

باب ح

في المتصلة

في المنفصلة واما المهملة فباطلاق لو واذا وان نحو اذا كان او
لو كان او ان كان الشمس طالعة كان النهار موجودا وباطلاق
لفظ اما في المنفصلة نحو اما ان يكون العدد زوجا او فردا
واما ان يكون كل من الموجبة والسالبة كذلك اي لا مخصوصة
ولا كلية ولا جزئية فالقضية تسمى مهملة لاهمال بيان كمية
الافراد التي حكم عليها بترك اداة السور عنها كقولنا
في الموجبة الانسان في خسر وفي السالبة ليس الانسان في خسر وهاتان
القضيتان انما تكونان مهملتين عند من لم يجعل لام الاستغراق
في حكم اداة السور او لانها ليس للاستغراق اعلم ان المهملة
في قوة الجزئية لانها تصلح لان تكون جزئية وعلى التقديرين الجزئية
متحققة والشخصية في حكم الكلية ولهذا عبرت في كبرى
الشكل الاول نحو هذا زيد وزيد انسان فعلم مما سبق
ان في القضايا مخصوصتين موجبة وسالبة ومحصورات
اربع موجبة وسالبة كلية وجزئية ومهملتين موجبة وسالبة
فان قلت التقسيم غير حاصر لعدم ذكر الطبيعية وهي التي
يحكم فيها على طبيعة الموضوع كقولنا الحيوان جنس والانسان
نوع فان الحكم بالجنسية والنوعية ليس على ما صدق عليه
الحيوان والانسان من افرادها بل على نفس طبيعتها قلت
الكلام في القضايا المعتبرة في العلوم والقضية الطبيعية ليست

لاهمال السور فيها كقولنا في الحملية الانسان
ناطق وفي الشرطية ان جاء زيد او اذا جاء
زيد اكرمته والمهملة في قوة الجزئية لان الحكم
على افراد الشيء في الحملية مع الحكم على بعض
الافراد وبعد زمان على ذا وعكسا وكذا الحكم
في زمان تنشرح الحكم المطلق فناري

كلية ح

اعتبرت ح

بمعتبرة فی العلوم لعدم انتاجها فی الاصطلاحات فخروجها عن التقسیم لا یخل بالانحصار اولانها ترجع الی المهملة او الشخصیة ولقائل ان یقول فعلی هذا ان المهملة لما کانت فی حکم الجزئیة کانت مستغنی عنها بالجزئیة فحل فتامل ولما فرغ من تقسیمات الشرطیة فقال والمتصلة اما لزومیة وهی التی حکم فیها بصدق التالی علی تقدیر صدق المقدم لعلاقة بینهما توجب ذلک وهی ما بسببه یستلزم المقدم التالی کالعلیة والتضایف اما العلیة فبان یکون المقدم علة للتالی کقولنا ان کانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع الشمس علة لوجود النهار وبان یکون التالی علة للمقدم کقولنا ان کان النهار موجودا فالشمس طالعة فان المقدم فی هذه الشرطیة معلول للتالی وبان یکونا معلولی علة واحدة کقولنا ان کان النهار موجودا فالعالم مضیٔ فان کل واحد من وجود النهار واضاءة العالم معلول لطلوع الشمس واما التضایف فبان یکون المقدم والتالی بحیث یکون تعقل احدهما بالقیاس الی الآخر کقولنا ان کان زید ابا لعمرو فعمرو ابنه فان تعقل کل واحد من الابوة والبنوة بالقیاس الی تعقل الآخر واما اتفاقیة وهی التی حکم فیها بصدق التالی علی تقدیر صدق المقدم لا لعلاقة توجب ذلک بل لمجرد صدقهما کقولنا ان کان الانسان ناطقا فالحما

فانه

ر ناهق لا علاقة بین ناطقیة الانسان وناهقیة الحمار لتجویز العقل کل واحد منهما بدون الآخر بل انما توافقا علی الصدق فیکون تسمیة المتصلة الاولی بالجزئی باللزومیة لاشتمالها علی علاقة اللزوم وتسمیة الثانیة بالاتفاقیة لعدم اشتمالها علی تلک العلاقة بل علی مجرد الاتفاق فان قیل الاتفاقیة مثل اللزومیة فی کونها مشتملة علی علاقة لان اجتماع التالی مع المقدم فی الوجود امر ممکن فلا بد له من علة موجبة قلنا نعم لکن العلاقة لما لم یحصل الشعور بها فی الاتفاقیة حکم بعدم العلاقة حتی لو لاحظ العقل المقدم والتالی فیها جوز الانفکاک بینهما بخلاف اللزومیة فان فیها العلاقة مشعور بها ولهذا اذا لاحظ العقل المقدم والتالی فیها حکم بامتناع الانفکاک بینهما هذا تقسیم الشرطیة المتصلة واما الشرطیة المنفصلة فهی تنقسم الی ثلثة اقسام حقیقیة ومانعة الجمع فقط ومانعة الخلو فقط لان الحکم فی القضیة بالتنافی بین جزئیها اما فی الصدق والکذب معا فالقضیة تسمی منفصلة حقیقیة کقولنا العدد اما زوج او فرد فلا یصدقان معا لامتناع اجتماع الزوج والفرد علی عدد واحد ولا یکذبان معا و هذه موجبتها وسالبتها برفع التنافی فی الصدق والکذب معا کقولنا لیس البتة اما ان یکون

نفکاک

لامتناع ارتفاعهما عنه

هذا الانسان كاتبا او تركيا فانهما يصدقان ويكذبان معاً
وهي اى المنفصلة الحقيقية مانعة الجمع ومانعة الخلو معاً
اى مركبة منهما وانما سميت حقيقية لان التنافى بين جزئيها
اشد من التنافى بين جزئى مانعة الجمع ومانعة الخلو لانه
يوجد التنافى بين جزئيها فى الصدق والكذب معاً وهذا
ليس الا حقيقة الانفصال واما فى الصدق فقط فالقضية
تسمى مانعة الجمع فقط دون الخلو كقولنا هذا الشئ اما
حجر واما شجر فانهما لا يصدقان لان بينهما معاندة وقد يكذبان
بان يكون انسانا وسالبتها برفع العناد فى الصدق فقط
كليس البتة اما ان يكون هذا الشئ لا حجراً او لا شجراً معاً فانهما
يصدقان ولا يكذبان والا لكان حجراً وشجراً معاً وانما سميت
مانعة الجمع لاشتمالها على منع الجمع بين جزئيها فى الصدق
واما فى الكذب فقط فالقضية تسمى مانعة الخلو فقط
دون الجمع كقولنا زيد اما ان يكون فى البحر واما ان لا يغرق
فانه حكم فى هذه القضية بالتنافى بين ان لا يكون فى البحر
وبين ان يغرق لا بين ان يكون فى البحر وبين ان لا يغرق
لجواز ان يكون فى البحر وان لا يغرق فالكون فى البحر مع عدم
الغرق يصدقان ولا يكذبان والا لغرق فى البر وهذه
موجبتها وسالبتها برفع العناد فى الكذب فقط نحو ليس

ليس البتة زيد اما ان لا يكون فى البحر واما ان يغرق فان عدم
الكون فى البحر مع الغرق يكذبان ولا يصدقان والمراد هم
بالبحر ما يمكن الغرق فيه عادة من ماء او من سائر المايعات لا
البحر نفسه فلا يتوهم اجتماع الطرفين فى الكذب بان يكون
فى بئر او حوض ويغرق وقد يكون المنفصلات بجميع الثلث
اى كل واحد منها كما يكون ذات جزئين كما مر من الامثلة يكون
ذوات اجزاء ثلثة او اكثر اشار بتصغير لفظة قد الى تقليل هذا
الحكم فالمنفصلة الحقيقية التى ذات اجزاء ثلثة كقولنا العدد اما
زائد او ناقص او مساو فان هذه الاجزاء الثلثة لا يجتمع على عدد
واحد لا فى الصدق ولا فى الكذب والمراد بكون العدد زائدة او
ناقصة او مساويا كون كسوره زائدا او ناقصا او مساويا فانه
لو جمعت كسوره التى تحته فان زادت عليه يسمى زائدا كاثنى
عشر فان كسوره وهى النصف والثلث والربع والسدس زائدة
لان مجموعها خمسة عشر وان نقصت عنه يسمى ناقصا كالثمانية
فان كسورها وهى النصف والربع والثمن ناقصة عنها لانها سبعة
وان ساوت يسمى مساويا كالستة فان كسورها وهى النصف
والثلث والسدس مساوية لها لانها ستة ايضا واما مانعة الجمع التى
ذات اجزاء ثلثة فكقولنا اما ان يكون الشئ حجرا او شجرا او حيوانا
فان هذه الاجزاء لا يجتمع كذبا لجواز ان يكون شيئا آخر واما مانعة

واما مانعة الخلو التي ذات اجزاء ثلثة فكقولنا اما ان يكون هذا
الشئ لا شجرا او لا حجرا ولا حيوانا والحق ان المنفصلات لا تتركب من اكثر
من جزئين لانها محققة بانفصال واحد وهو لا يكون الا بين شيئين
فعند زيادة الاجزاء يلزم تعدد المنفصلة ولانها لو تركبت من اجزاء ثلثة
كما في قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو فلا بد من تعيين جزئيها فاذا
فرضنا ان احد جزئيها قولنا العدد اما زائد فالجزء الاخر اما ان يكون
احد الباقيين على التعيين او بلا تعيين فان كان احدهما على التعيين
تمت المنفصلة بالمعين وبقي الاخر زائدا وحشوا وان كان احدهما
لا على التعيين كان تركبها من حملية ومنفصلة ولما فرغ من بيان الة
القضايا واقسامها شرع في احكامها فقال التناقض اي مما يجب
استحضارها التناقض وهو اختلاف القضيتين يخرج اختلاف المفردين
كالسماء والارض واختلاف مفرد وقضية كعمرو وزيد قائم
بالايجاب والسلب يخرج الاختلاف بالاتصال والانفصال و
الكلية والجزئية وبالعدول والتحصيل وبالحملية والشرطية
بحيث يقتضي ذلك الاختلاف لذاته يخرج ذلك الاختلاف الذي
يكون بالايجاب والسلب ولكن لا يكون لذاته بل اما بالواسطة كقولنا
زيد انسان زيد ليس بناطق فان هذا الاختلاف بواسطة ان قولنا
زيد ليس بناطق واما بخصوص المادة كما في قولنا كل فرس حيوان
ولا شئ من الفرس بحيوان فهذا الاختلاف ليس لذاته وصورته بل

في قوة قولنا زيد ليس بانسان او بالذات قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق صح

بل بخصوص المادة ان تكون احدهما اي احد القضيتين صادقة
والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب ولا يتحقق
ذلك اي التناقض الا بعد اتفاقهما اي اتفاق القضيتين اللتين
يقع بينهما سواء كانتا مخصوصتين او محصورتين في ثمان وحدات
الاولى وحدة الموضوع اذ لو اختلفتا في هذه الوحدة نحو زيد قائم عمرو
ليس بقائم لم تتناقضا لجواز صدقهما معا او كذبهما والثاني
وحدة المحمول اذ لو اختلفتا فيها نحو زيد قائم زيد ليس بقاعد لم
تتناقضا والثالثة وحدة الزمان اذ لو اختلفتا فيها نحو زيد قائم
ليلا زيد ليس بقائم نهارا والرابعة وحدة المكان اذ لو اختلفتا فيها نحو زيد
قائم في الدار زيد ليس بقائم في السوق لم تتناقضا والخامسة الاضافة
اذ لو اختلفتا فيها نحو زيد اب لعمرو وزيد ليس باب لبكر
لم تتناقضا والسادسة وحدة الموضوع القوة والفعل اذ لو اختلفتا
فيهما بان يكون النسبة في احديهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل لم
نحو الخمر مسكر في الدن ليس بمسكر اي بالفعل لم تتناقضا والسابعة
وحدة الكل والجزء اذ لو اختلفتا في الكل والجزء نحو الزنجي اسود
اي بعضه والزنجي ليس باسود اي كله كل اجزائه لم تتناقضا
والثامنة وحدة الشرط اذ لو اختلفتا فيها نحو الجسم مفرق للبصر
اي بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر اي بشرط كونه اسود
لم يتحقق التناقض اعلم ان اشتراط هذه الوحدات الثمانية للتناقض

انما هو مذهب قدماء المنطقيين واما المتأخرين فقد اكتفوا
بوحدتين وحدة الموضوع والمحمول بناء على ان سائر الوحدات
مندرجة تحتهما واما المحققون فقد اقتصروا على وحدة واحدة
وهي وحدة النسبة الحكمية حتى يكون السلب واردا على ما ورد
عليه الايجاب لانه متى اختلف تلك الامور اختلف النسبة
الحكمية ومتى اتحدت وهذه المذهب احصر واشمل والا فلو
كان حصر فيما ذكروه من الوحدات الثمانية بل لا بد لتحقق
التناقض ايضا من وحدة العلة نحو النجار عامل اى للسلطان
النجار ليس بعامل اى لغيره والآلة نحو زيد كاتب اى بالقلم
الواسطي زيد ليس بكاتب التركي والمفعول به نحو زيد ضارب
اى عمرو زيد ليس بضارب اى بكر والتميز نحو عندي عشرون
اى درهما ليس عندي عشرون اى دينارا الى غير ذلك و
لما كانت الشروط المتقدم ذكرها تعم المخصوصات والمحصورات وكان
للتناقض شرطا آخر وهو الاختلاف في الكمية اراد ان يبينه جوابا
لما فقال ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية ونقيض
السالبة الكلية انما هو موجبة الجزئية كقولنا كل انسان
حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ولا شيء من الانسان
بحيوان وبعض الانسان حيوان والمحصورات والمراد بالمحصور
ان كانت القضيتان المتناقضتان محصورتين لا يتحقق بينهما

التحدث ٣

وكما فرغ من تحقق شرطا التناقض المشتركة بين القضيتين اراد ان يبين الشرط المخصوص بالمحصورات فقال المحصورات

وهذا الشرط اى اختلاف في الكمية انما يكون شرطا بعد اتفاقهما اى بعد اتفاق القضيتين المتناقضتين في الوحدة الثمانية المشتركة المذكورة من قبل

بينهما التناقض الا بعد اختلافهما في الكمية اى الكلية والجزئية بان يكون
احديهما كلية والاخرى جزئية فان قلت لا اتحاد في الموضوع في الكلية
والجزئية لان الموضوع في الكلية جميع الافراد وفي الجزئية بعض الافراد
والجميع غير البعض واذا لم يتحد الموضوع لم يتحد النسبة الحكمية فلا يرد
الايجاب والسلب على شيء واحد فكيف يتحقق التناقض قلت
المراد بالموضوع في تحقق التناقض الموضوع المذكور في القضية
لا ذات الموضوع يعني ان الموضوع يطلق تارة على ذات الموضوع
والمحمول يطلق تارة على مفهوم المحمول وهما المحمول والموضوع حقيقة
وتارة يطلقان على اللفظين الدالين وهما الموضوع والمحمول في
الذكر وهو المراد ههنا وانما لم يتحقق التناقض في المحصورات الا
بعد اختلافهما في الكمية لان الكليتين قد يكذبان في مادة يكون
الموضوع فيها اعم من المحمول كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من
الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان فيما يكون الموضوع
فيه اعم من المحمول ايضا كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان
ليس بكاتب فعلم من هذا ان المراد بالكاتب ههنا الكاتب بالفعل
والا لم يكن الانسان اعم من الكاتب فلم يكذب قولنا كل انسان
كاتب ولم يصدق بعض الانسان ليس بكاتب فلم يجز كذب
الكليتين ولا صدق الجزئيتين وانما قيد بلفظ قد المفيد للجزئية
الحكم لان الكليتين والجزئيتين قد يختلفان صدقا وكذبا كقولنا

قوله لا يتحقق ذلك الا بعد اتفاقهما اه
وهذا الكلام عند القدماء هو الكلام المساوي
لان الكلام اذا استوى المقصود فيسمى كلاما
مساويا وعند المتأخرين يسمى كلاما ايجازا
اطنابا لانه زائد على المقصود فالزائد على
المعنى وعند المحققين يسمى كلاما ايجازا
لانه ناقص على المقصود فيناد على الناقص
المقصود

في اشتراط اتحاد الموضوع

عليهما

واعلم ان الكل قد يكون لاحاطة الافراد و
قد يكون لاحاطة الاجزاء فاذا دخلت على
النكرة يكون لاحاطة الافراد ولهذا لم يجز
ان يقال اكلت كل رغيف اى كل واحد من افراد
واذا دخلت على المعرفة يكون لاحاطة الاجزاء
ولهذا جاز ان يقال كل الرغيف اى اجزاء رغيف
واحد
محمي الدين

كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان وكقولنا بعض الانسان
بناطق فان صدق كل واحد منهما يستلزم كذب الاخرى واعلم
ان المهملة في قوة الجزئية كما عرفت . فحكمها في التناقض حكمها
فنقيض المهملة الموجبة انما هي السالبة الكلية كقولنا الانسان
كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب ونقيض المهملة السالبة انما
هي موجبة الكلية كقولنا الانسان ليس كاتب وكل انسان كاتب
الى القضايا او لا العكس اي مما يجب استحضاره من احكام القضايا
العكس وهو ان يصير تبديلا ولان العكس يطلق على معنيين
احدهما القضية الحاصلة من التبديل المذكور وثانيهما نفس
التبديل وهو المعنى المصدري اعني جعل المحمول موضوعا والموضوع
محمولا فلو لم يشتد للصادر له معنى ثالث وهو التبدل اعني صيرورة
الموضوع محمولا والمحمول موضوعا اي يجعل الموضوع في الذكر
محمولا ويجعل المحمول في الذكر موضوعا وانما قيدنا الموضوع والمحمول
بقولنا في الذكر لئلا يرد ما قيل من ان المعتبر في جانب الموضوع
هو الذات وفي جانب المحمول هو الوصف وظاهر ان الذات لا يصير
وصفا والوصف ذاتا فان قيل هذا التعريف غير جامع لعكس
الشرطيات فان عنوان الموضوع والمحمول لا يطلقان على جزئيها
قلنا ان المص تعمد ان لا يبحث عن عكس الشرطيات اما للاختصار
او للعلم به بالقياس الى عكس الحمليات فعرف العكس بحيث يوافق قصده

صدقه مع بقاء الايجاب والسلب بحاله اي مع بقاء حكمها على حاله
يعني ان كان الاصل موجبا كان العكس ايضا موجبا وان كان
الاصل سالبا كان العكس سالبا ايضا وانما اعتبر بقاؤهما
لانهم تتبعوا القضايا ولم يجدوها في الاكثر بعد جعل المذكور
صادقة لازمة للاصل الا موافقة له في الايجاب والسلب
ومع بقاء التصديق والتكذيب بحاله اي ان كان الاصل صادقا
باي وجه كان العكس ايضا صادقا لانه لو لم يصدق عند
صدق الاصل نحو قولنا كل حيوان انسان بالنسبة الى قولنا
كل انسان حيوان او صدق لكن لا بطريق اللزوم بل بطريق
الاتفاق او بخصوص المادة نحو قولنا كل ناطق انسان بالنسبة
الى قولنا كل انسان ناطق لا يعد عكسا وانما اعتبر بقاء الصدق
لان العكس لازم للقضية ولو فرض صدقها يلزم صدق العكس
والا لزم صدق الملزوم بدون صدق اللازم وهو محال ولم
يعتبر بقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم
فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه الذي
هو قولنا بعض الانسان حيوان ولهذا قيل قوله والتكذيب
لا يكون الا خطأ وقد اجاب عنه بعض الافاضل بان معنى
قوله والتصديق والتكذيب بحاله ان صدق الاصل صدق
العكس وان كذب العكس كذب الاصل كما هو شان اللزوم

اي يجعل

لان كذب الاصل كذب العكس كما فهم وفيه تامل اعلم
ان العكس يطلق بالاشتراك على ما ذكره المص ويسمى العكس
المستوى وعلى تبديل نقيض الموضوع محمولا ونقيض المحمول
موضوعا مع بقاء العكس الكيف والتصديق بحاله ويسمى
عكس النقيض كما اذا اردنا عكس قولنا كل انسان حيوان
قلنا كل ما ليس بحيوان ليس بانسان وانما لم يذكر لقلة استعماله
فى العلوم والانتاج بواسطة عكس النقيض لايسمى قياسا بخلاف
الانتاج بالعكس المستوى لرعاية حدود القضية فيه ولما
ثبت ان العكس عبارة عن تبديل قضية بحيث يلزم منه
قضية اخرى وكانت القضية اما موجبة او سالبة ابتداء
بعكس الموجبات لان الايجاب اشرف من السلب فقال
الموجبة الكلية لاتنعكس كلية لئلا ينتقض بمادة يكون المحمول
فيها اعم من الموضوع فاذا جعل ذلك المحمول الاعم موضوعا
والموضوع الاخص محمولا فيكون الحمل فيها بالاخص على الاعم
وذلك لايصدق كليا اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولم
يصدق كل حيوان انسان لعدم جواز حمل الاخص على كل
افراد الاعم والا يلزم ان لايكون الاخص اخصا ولا يكون الاعم
اعما بل تنعكس جزئية لوجوب ملاقاة يصدق عنوان الموضوع
والمحمول فى الموجبة كلية كانت او جزئية من الطرفين اى

اى الاصل والعكس لانا اذا قلنا كل انسان حيوان اى اذا
قلنا هذا الموجبة الكلية فانا نجد شيئا موصوفا بالانسان
والحيوان وهو ذات الانسان اعنى افراده فيكون بالضرورة
بعض الحيوان انسانا لانا كلما اذا وجدنا ذاتا موصوفة بصفتين
فلنا ان نجعل تلك الذات الموصوفة باحدى الصفتين
موضوعا والوصف الاخر محمولا عليها او نقول اذا صدق
كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان
وان لم يصدق هذه الجزئية لصدق نقيضها وهو لا شئ من
من الحيوان بانسان فيلزم المنافات بين الانسان والحيوان
فيصدق نقيض الاصل وهو ليس بعض الانسان بحيوان
وقد كان الاصل كل حيوان فيلزم اجتماع النقيضين وهو مح
او نقول اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض
الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شئ من الحيوان
بانسان ونضم ذلك النقيض الى الاصل بان جعلناه صغرى
لكون ايجاب الصغرى شرطا فى الشكل الاول والنقيض كبرى
لكونه كليا لينتج فى الشكل الاول سلب الشئ عن نفسه هكذا كل انسان
حيوان ولا شئ من الحيوان بانسان ينتج لا شئ من الانسان
بانسان وهو محال والموجبة الجزئية ايضا اى كالموجبة
الكلية لاتنعكس كلية بل تنعكس جزئية بهذه الحجة ايضا

وقد وجب تصادق عنوان
الموضوع والمحمول على ذات
واحدة فى الموجبة

وهى انه اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض
الانسان حيوان لانا نجد شيئا معينا موصوفا بالحيوان والانسان
فيكون بعض الانسان حيوانا او نقول اذا صدق بعض الحيوان انسان
يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان والا لصدق نقيضه
وهو لا شيء من الانسان بحيوان فيلزم من صدق هذا
النقيض صدق عكسه وهو لا شيء من الحيوان بانسان
وقد كان الاصل بعض الحيوان انسان هذا خلف او نضم
هذا النقيض الى الاصل ينتج من الشكل الاول سلب الشيء
عن نفسه هكذا بعض الحيوان انسان لا شيء من الانسان
بحيوان ينتج بعض الحيوان ليس بحيوان وهو محال ولقائل
ان يمنع انعكاس الموجبة الجزئية مطلقا اذ يصدق قولنا
بعض الانسان زيد ولا تنعكس الى بعض زيد انسان لكن
بل عكسه زيد انسان او زيد بعض الانسان اجيب بانه
المراد بزيد ههنا ليس معناه الجزئي اذ معنى الجزئي لا يقع
محمولا بل المراد منه المفهوم الكلي وهو المسمى بزيد فقولنا
بعض الانسان زيد معناه بعض الانسان مسمى بزيد فينعكس
الى قولنا بعض المسمى بزيد انسان فلا نقض والسالبة
الكلية تنعكس سالبة كلية وذلك اى انعكاس السالبة
الكلية الى الكلية بين فى نفسه لانه اذا صدق قولنا لا شيء

السالبة

لا شيء من الانسان بحجر صدق قولنا لا شيء من الحجر بانسان
والا لصدق نقيضه وهو بعض الانسان حجر فينعكس الى
قولنا بعض الحجر انسان وقد كان الاصل لا شيء من الحجر
بانسان هذا خلف او نضم هذا النقيض وهو بعض الانسان
حجر الى الاصل بان نجعله صغرى هكذا بعض الانسان
حجر ولا شيء من الحجر بانسان ينتج من الشكل الاول بعض
الانسان ليس بانسان خلف ولم يبين عكس السوالب
بطريق الافتراض لان الافتراض انما يصدق عند وجود
الذات والسوالب لا يستلزم وجود الذات بخلاف
الموجبات فلا يكون الافتراض الا فى الموجبات والسالبة
الجزئية لا عكس لها لزوما اذ لو لزم لها عكس لا تنتقض بمادة
يكون الموضوع فيها اعم من المحمول وذلك لانه يصدق قولنا بعض
الحيوان ليس بانسان لجواز سلب الخاص عن بعض افراد
العام ولا يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان
لعدم جواز سلب العام عن بعض افراد الخاص لامتناع
وجود الخاص بدون العام او نقول لو صدق هذا
العكس وهو بعض الانسان ليس بحيوان مع صدق
نقيضه وهو كل انسان حيوان يلزم اجتماع النقيضين
وهو محال وانما قال لزوما لانه قد يصدق العكس احيانا

لخصوص المادة مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر و
و يصدق عكسه ايضا و بعض الحجر ليس بانسان واعلم
ان المص لم يذكر عكوس المهملات والشخصيات لكون
المهملات بمنزلة المحصورات وعدم الاعتداد بالشخصيات
فى العلوم وان اردت ان تعرف عكس الشرطيات بطريق
الاجمال فاستمع لما القى اليك من المقال واعلم ان الشرطية
المتصلة اذا كانت موجبة كلية اوجزئية لانه اذا صدق
كلما كان او قد يكون اذا كان الشئ انسانا كان حيوانا
وجب ان يصدق قد يكون اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا
ونظم هذا النقيض الى الاصل ينتج سلب الشئ عن نفسه
هكذا اذا كان الشئ انسانا كان حيوانا وليس البتة اذا
كان الشئ حيوانا كان انسانا ينتج من الشكل الاول قد لا
يكون اذا كان الشئ انسانا كان انسانا وان كانت سالبة
كلية فتنعكس سالبة كلية لانه اذا صدق ليس البتة اذا
كان الشئ انسانا كان فرسا وجب ان يصدق ليس البتة
اذا كان الشئ فرسا كان انسانا والا لصدق نقيضه وهو قولنا
قد يكون اذا كان الشئ فرسا كان انسانا او نظم نقيضه و
وهو مع الاصل ينتج سلب الشئ عن نفسه هكذا قد يكون
اذا كان الشئ فرسا كان انسانا وليس البتة اذا الشئ انسانا

وهو ليس البتة اذا كان الشئ انسانا كان فرسا

تنعكس موجبة جزئية

كلما كان او قد يكون

والا لصدق نقيضه وهو قولنا ليس البتة اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا

انسانا كان فرسا وهو محال ينتج من الشكل الاول قد لا يكون
اذا كان الشئ فرسا كان فرسا وهو محال واما السالبة الجزئية
فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو
انسان مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا انسانا فهو
حيوان لانه كلما كان انسانا كان حيوانا هذا اذا كانت
الشرطية متصلة لزومية واما اذا كانت منفصلة او متصلة
اتفاقية فلا يعتبر انعكاسها لعدم فائدته واذا اردت
ان تعرف العكس المستوى للشرطيات بكماله وعكس النقيض
للحمليات والشرطيات فارجع الى المطولات ولما فرغ مما يتوقف
عليه القياس من القضايا وما يعرض لها من التناقض
والعكس شرع فى بيان القياس الذى هو المقصود الاهم
لانه العمدة فى تحصيل المطالب اليقينية ولهذا قيل هو المطلب
الاعلى والمقصد الاقصى من الاصطلاحات المنطقية بالنسبة
الى سائر الاصطلاحات فقال القياس اى مما يجب تحصيلها
القياس وهو لغة تقدير شئ على مثال اخر واصطلاحا
هو قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول
اخر اعلم ان القياس قسمان معقول وملفوظ اما المعقول
فهو الذى يتركب من القضايا المعقولة والملفوظة والاول
هو القياس حقيقة والثانى مجاز لدلالته على القياس المعقول

وهو الذى يتركب من القضايا الملفوظة

فقوله قول جنس معقولا او ملفوظا شامل لجميع الاقوال اى المركبات
وقوله مؤلف ليتعلق به قوله من اقوال والمراد بالاقوال
ما فوق الواحد ليتناول القياس المؤلف من القولين
كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث والمؤلف مما فوق
القولين كقولنا النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال
خفية فهو سارق وكل سارق يقطع يده فهذا مؤلف من ثلثة
اقوال يلزم عنها قول اخر والنباش يقطع يده ويسمى
الاول قياسا بسيطا والثانى مركبا لتركبه من قياسين
فيخرج به القول الواحد لانه لا يسمى قياسا وان لزم
عنه لذاته قول آخر كعكس المستوى وعكس النقيض وقوله
متى سلمت صفة اقوال اشارة الى ان تلك الاقوال لا يلزم
ان تكون مسلمة اى مقبولة فى نفسها بل يلزم ان يكون
بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر ليدخل فى التعريف
القياس الذى مقدماته صادقة كقولنا كل انسان جماد
وكل جماد حمار وهذين القولين وان كانا كاذبين الا
انهما لو سلما لزم عنهما كل انسان حمار وقوله لزم يخرج
الاستقراء الغير التام والتمثيل فانهما وان سلمت مقدماتهما
لكن لا يلزم عنهما شئ آخر لامكان التخلف فى مدلولهما و
لهذا لا يفيدان اليقين اعلم ان الاستقراء هو اثبات الحكم

الحكم على كلى لوجوده فى اكثر جزئياته وهو اما تام واما
ناقص لان الحكم ان كان موجودا فى جميع جزئياته فهو
استقراء تام ويسمى قياسا مقسما كقولنا كل جسم
اما جماد او حيوان او نبات وكل واحد منها متحيز فكل
جسم متحيز فانه حكم بثبوت التحيز فى جميع الافراد الجسم
لثبوته للجماد سواء كان نباتا او غيره وللحيوان سواء كان
انسانا او غيره واذا لم يوجد ذلك الحكم فى جميع جزئياته
بل فى اكثرها فهو استقراء ناقص كقولنا كل حيوان يحرك
فكه الاسفل عند المضغ فالحيوان كلى حكم عليه بثبوت تحرك
فكه الاسفل عند المضغ وذلك لانا استقرينا اكثر جزئيات
الحيوان من الانسان والفرس والبقر وغيرها ووجدنا
يحرك فكه الاسفل عند المضغ فحكمنا ان كل حيوان يحرك
فكه الاسفل عند المضغ مع انه غير ثابت لبعض افراد الحيوان
فان التمساح نوع منه مع انه لا يحرك فكه الاسفل عند
المضغ بل فكه الاعلى والتمثيل هو الاستدلال بثبوت الحكم
فى جزئى لثبوت ذلك الحكم فى جزئى آخر لمعنى مشترك بينهما
ويسميه الفقهاء قياسا كما يقال النبيذ حرام لانه مسكر كالخمر
وكل مسكر حرام فالنبيذ حرام فانه يستدل على ثبوت الحرمة
للنبيذ بثبوته للخمر لاشتراكهما فى سبب الحرمة وهو الاسكار

لان العالم متغير وكل متغير حادث

قوله عنها يخرج المقدمتين المستلزمتين لاحديهما كقولنا زيد
قائم وعمرو ذاهب فان هاتين القضيتين يستلزم ان احديهما
من حيث هو كل للجزء فحصول الجزء ليس موقوفا على حصول
الكل بل الامر بالعكس فلا يكون لكل واحد منهما دخل فى
حصول الاخرى والا يلزم ان يكون الجزء مستلزما للكل و
المفروض بخلافه ولهذا لو حذفت احديهما بقيت الاخرى
حاصلة فمعنى لزوم القول الآخر عن الاقوال ان لكل قول
منها دخلا فى حصول القول الآخر وقوله لذاتها يخرج
مثل القياس الذى يلزم عنه بعد التسليم قول آخر لكن
لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية كما فى القياس المساوات
وهو ما يتركب من قولين بحيث يكون متعلق محمول مفهوم
اولهما موضوع الآخر كقولنا آ مساو لب وب مساو لج
فيلزم من هذين القولين ان آ مساو لج لكن لا لذاتها بل
بواسطة مقدمة اجنبية وهى ان كل مساو للمساوى للشئ
مساو لذلك الشئ فان لم تصدق تلك المقدمة لم يلزم
منها قول آخر كما فى قولنا آ مباين لب وب مباين لج و
لا يلزم منه ان آ مباين لج لان مباين المباين للشئ لا يلزم
ان يكون مباينا له وكذا اذا قلنا آ نصف لب وب نصف
لج ولا يلزم منه ان آ نصف لج اذ لا يصدق ان نصف النصف

نصف قوله قول آخر هو النتيجة فمعنى آخريتها ان لا تكون عين
احديهما وان لا يكون غيرهما او غير كل واحدة منهما واما
ان لا يكون جزء من احديهما فغير مستلزم وانما شرط آخريتها
لانها ان كانت عين المقدمتين كما اذا قلنا العالم متغير حادث
يلزم التكلم بالهذيان اى الكلام الغير المفيد وان كانت عين
احديهما كما اذا قلنا العالم حادث لانه متغير والمتغير عالم
والعالم حادث يلزم المصادرة وهى كون المدعى جزء من الدليل
وهذا لا يفيد المطلوب لاشتماله على الدور المهروب عنه
وهو اى القياس اما اقترانى وهو الذى لم يكن النتيجة او
نقيضها مذكورة فيه بالفعل وهو اما مركب من الحمليتين كقولنا
كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث وهو
ليس بمذكور فى القياس بالفعل لا نفسه ولا نقيضه بل
بالقوة لذكر مادته دون صورته واما مركب من شرطيتين
كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما
كان النهار موجودا فالارض مضيئة وانما سمى هذا اقترانيا
لكون الحدود فيه اعنى الحد الاصغر والحد الاكبر والحد الاوسط
مقترنة غير مستثناة واما استثنائى وهو الذى يكون
النتيجة او نقيضها مذكورة فيه بالفعل وانما سمى هذا استثنائيا
لاشتماله على ادات الاستثناء وهى لكن التى هى بمعنى الاّ فى

فى الاستثناء المنقطع فمثال كون النتيجة مذكورة بالفعل
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس
طالعة فالنهار موجود ومثال كون نقيض النتيجة مذكورة فيه
بالفعل كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة فنقيض
النتيجة فهو الشمس طالعة مذكورة فيه بالفعل لا يقال
ذكر النتيجة بالفعل فى الاستثناء ينافى وجوب مغايرة
النتيجة لكل من الاقوال على ما ذكر فى تعريف القياس
لانا نقول المراد بذكر النتيجة ذكر اجزائها على الترتيب الذى
فكهذا فى النتيجة لان المقدمة الاولى من القياس هى مجموع
الشرطية المركبة من المقدم والتالى فيكون النتيجة جزء
هذه المقدمة فى الظاهر والجزء يغاير الكل والمقدمة الثانية
هى المشتملة على حرف الاستثناء ولا اشكال فى مغايرة النتيجة
لهذه المقدمة وبهذا يندفع ايضا ما يقال من ان عين النتيجة
او نقيضها لو كان مذكورا فى الاستثناء بالفعل لزم ان يكون
فى جزء القضية الشرطية حكم لان النتيجة يجب ان تكون
قضية والقضية لا يكون بلا حكم فيلزم ان يكون جزء الشرطية
قضية او يلزم ان لا يكون النتيجة قضية وكلاهما باطلان
قطعا ولما فرغ من تعريف القياس وتقسيمه الى قسمين

فاذ قلت لا يجوز ان يذكر عين النتيجة فى القياس الاستثنائى بالفعل والا لم يكن الاستثنائى قياسا لانه اعتبر فى تعريف القياس ان يكون القول اللازم مغايرا لكل واحدة من المقدمات فاذا كانت النتيجة مذكورة فى الاستثنائى بالفعل لم تكن مغايرة لكل واحد من المقدمات ولا يكون قياسا قلت لا نم ان النتيجة اذا كانت مذكورة بالفعل لم تكن مغايرة لكل واحدة من المقدمات وانما يكون عدم المغايرة لو لم يكن النتيجة جزء المقدمة بل عينها وهو محال فان المقدمة فى الاستثنائى ليس قولنا الشمس طالعة وحده بل هو مع قولنا النهار موجود فيكون النتيجة جزء المقدمة لا عينها فيحصل المغايرة بين المقدمة والنتيجة

اى عدم مغايرة النتيجة لكل واحدة من المقدمات

اى اذا كانت النتيجة عين المقدمة

وهو اى عدم كون النتيجة جزء المقدمة

الى قسمين شرع فى كل من القسمين وبيان احكامها وقدم تقسيم
الاقترانى على الاستثنائى لانه هو الاكثر الشايع فى الاستعمال
وبه يحصل المجهولات وانه يتركب من الحمليات والشرطيات
بخلاف الاستثنائى اذا عرفت هذا فاعلم ان القياس
الاقترانى الحملى الساذج لا محالة يشتمل على حدود ثلثة
موضوع المطلوب ومحموله والمكرر بينهما فى المقدمتين فنقول
المكرر بين مقدمتى القياس والمراد بالمقدمتين القضيتان
اللتان جعلتا جزئى القياس والمكرر بينهما سواء كان
موضوعا او محمولا او مقدما او تاليا يسمى حدا اوسط
اما تسميته حدا فلان ما ينحل اليه المقدمة كالموضوع و
المحمول يسمى حدا لكونه طرفا للنسبة واما تسميته اوسط
فلتوسطه بين طرفى المطلوب كالمؤلف فى المثال المذكور
والغرض من اتيان هذا المكرر فى القياس هو اثبات
محمول المطلوب على موضوعه الذى ثبوت المحمول عليه
غير معلوم فبسبب هذا المكرر يحصل العلم بثبوت محمول
المطلوب على موضوعه فلذا قيل ان الموصل الى المطلوب
هو الحد الاوسط فقط وموضوع المطلوب فى الحملية
ومقدمه فى الشرطية يسمى حدا اصغر لانه اخص فى
الاغلب والاخص اقل افرادا من المحمول فيكون اصغر ومحموله

لان الحد الاوسط يجمع بين ملاقات الاصغر والاكبر
اى بواسطة تكراره يتحقق العلم بالانتاج و
ذلك لان نسبة محمول المطلوب الى موضوعه
لما كانت مجهولة احتيج الى امر ثالث موجب
العلم بتلك النسبة فالمراد من المكرر هو
الامر الثالث المتكرر بانضمامه الى الموضوع
وتارة الى المحمول

وانما قلنا فى الاغلب لان الموضوع فى القضية
قد يكون اعم وقد يكون مساويا كما فى قولنا بعض الحيوان
انسان وقد يكون مساويا كما فى قولنا كل
انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق ينتج كل
انسان ناطق وهما متساويان

وبحموله في الحملية وتاليه في الشرطية

يسمى حدا اكبر لانه في الاغلب اكثر افرادا فيكون اكبر وللمقدمة
التي فيها الاصغر تسمى الصغرى لاشتمالها على الاصغر فيكون
ذات الاصغر وقيل يجوز ان يكون من قبيل تسمية الكل باسم
الجزء وللمقدمة التي هو فيها الاكبر يسمى الكبرى لاشتمالها
على الاكبر فيكون ذات الاكبر وتسمى الصغرى والكبرى
بالمقدمة ايضا لتقدمها على القول اللازم والقول
اللازم باعتبار حصوله من القياس يسمى نتيجة وباعتبار
استحصالها منه يسمى مطلوبا واقتران الصغرى والكبرى
في الايجاب والسلب وفي الكلية والجزئية يسمى قرينة
وضربا لكون الصغرى مقترنة بالكبرى ومضروبة فيها
وهيئة التاليف اي الهيئة الحاصلة من اقتران الصغرى
والكبرى يسمى شكلا لتشبيهها بهيئة العارضة للجسم
لان الشكل عندهم انما يطلق على هيئة الجسمية الحاصلة
من احاطة الحد الواحد اي النهاية الواحدة كما في الكرة
او الحدود اي النهايات كما في المضلعات بالمقدار الذي
هو عبارة عن الامتداد الطولي والعرضي والعمقي واما
اطلاق الشكل على هيئة المعنوي فانما هو على تشبيه الهيئة
الجسمية فيكون من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس و
الاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في

في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا
كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث وانما
سمي بالشكل الاول لانه بديهي الانتاج وارد على حكم
الطبع ومقتضى العقل فان الطبيعة مجبولة على انه
ينتقل من الشيء الى الواسطة بان يتصور العقل اولا ذلك
الشيء ثم يحكم عليه بالواسطة بان يحمل الواسطة عليه
ثم يحكم على الواسطة بشيء اخر بان يحمل ذلك الشيء
عليها حتى يلزم من هذين الحكمين اعني الحكم على
الشيء بالواسطة والحكم على الواسطة بشيء اخر الحكم
على ذلك الشيء بشيء اخر فلهذا وضع هذا الشكل
في المرتبة الاولى وان كان بالعكس ان كان الحد
الاوسط موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى
فهو الشكل الرابع كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق
انسان فبعض الحيوان ناطق وان كان الحد الاوسط
موضوعا فيهما في الصغرى والكبرى فهو الشكل الثالث
كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ناطق
فبعض الحيوان ناطق وان كان الحد الاوسط محمولا
فيهما اي في الصغرى والكبرى فهو الشكل الثاني
كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بحيوان

ولا شيء من الانسان بفرس

وانما كان هذا الشكل ثانيا وما قبله ثالثا لان الثاني
يشارك الاول في اشرف مقدمته وهي الصغرى
من حيث اشتمالها على الموضوع المطلوب الذي
هو اشرف من المحمول لانه الذي لاجله يطلب الكبرى
فكانت الصغرى اشرف بهذا الاعتبار فقدم على
ساير الاشكال الباقية فكان ثانيا والثالث يشارك
الاول في اخس مقدمتيه وهي الكبرى من حيث
اشتمالها على محمول المطلوب الذي هو اخس من
الموضوع لانه ربما يطلب لاجل الموضوع فيكون اخس
من الموضوع بخلاف الرابع فانه لا شركة مع الاول
فهذه الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق والفرق
بينها بحسب الماهية والشرف ما ذكرناه انفا واما
الفرق بحسب الانتاج فالاول ينتج المطالب الاربعة
الكليتين والجزئيتين والثاني ينتج السالبتين والثالث
والرابع ينتجان الجزئيتين واما بحسب الاشتراط فالاول
بحسب الكيف الايجاب الصغرى وبحسب الكم كلية
الكبرى والثاني بحسب الكيف اختلاف المقدمتين
بالايجاب والسلب وبحسب الكم بكلية كلية الكبرى
والثالث بحسب الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الكم

الكم كلية احدى المقدمتين والرابع بحسب الكيف والكم اما
ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافهما بالايجاب
والسلب مع كلية احديهما والبراهين في المطولات ولما
كانت الاشكال الاربعة غير مستوية الاقدام في انتاج
المطالب لكونه في بعضها بالبين ومن بعضها بالنظر
اشار اليه بقوله والشكل الرابع منها اي من هذه الاشكال
بعيد عن الطبع جدا لانه لا ينتج منه المطلوب الا بالنظر
ولمخالفته الاول القريب من الطبع الوارد على النظم الطبيعي
في كلتا مقدمتيه ولهذا وضع في المرتبة الرابعة حتى اسقطه
بعضهم عن درجة الاعتبار فان قلت اذا كان الحد الاوسط
موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى في الشكل الرابع
يكون احد المكررين واقعا في اول القياس والاخر في اخره
فيكون طرفا المطلوب فيه واقعين بين المكررين حال كونهما
مفردين فينبغي ان يكون انتاج الرابع اوضح الانتاجات
لان المقصود من تركيب القياس هو ايقاع المقارنة بين
طرفي المطلوب والمقارنة في الشكل الرابع حاصلة دون
الاشكال الباقية فما وجه حكمهم عليه بانه بعيد عن الطبع
قلت وجهه ان المقارنة تشبه المصادرة وايضا لما وقع في
الشكل الرابع موضوع المطلوب محمولا في الصغرى ومحموله موضوعا

لان الشكل الرابع يخالف الاول القريب
من الطبع الوارد على النظم الطبيعي في كلتا
المقدمتين

اى على مقتضى الطبع

كل انسان حيوان
وكل ناطق انسان
فبعض الحيوان ناطق

فى الكبرى يحتاج عند تركيب النتيجة الى ان يجعل المحمول
موضوعا والموضوع محمولا فيحتاج الى تغييرين ولهذا جعل
بعيدا عن الطبع لكثرة الاعمال عند استنتاج المطلوب بخلاف
الاشكال الباقية والذى له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج
الى رد الشكل الثانى الى الشكل الاول فى استنتاجه لانه
لغاية قربه من الاول لمشاركته اياه فى الصغرى التى هى اشرف
المقدمتين ينقاد باستقامة الطبع للنتيجة من غير طلب رده
الى الاول بخلاف الثالث والرابع فانهما بعيدان عن الاول
بالنسبة الى الثانى فاذا رد الثانى يرد الى الاول بعكس الكبرى لانه
موافق للاول فى صغراه مخالف له فى كبراه فاذا عكست
كبراه يجعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا يصير عين الاول
كما فى قولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الفرس بحيوان
فتقول فى كبراه ولا شئ من الحيوان بفرس والثالث يرد الى الاول
بعكس الصغرى لانه موافق له فى كبراه كقولنا كل انسان حيوان
وكل انسان ناطق فاذا عكست صغراه قلت بعض حيوان انسان
فيصير عينا والرابع يرد الى الاول بعكس الترتيب اى
يجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى كقولنا كل انسان حيوان
وكل ناطق انسان فاذا عكست الترتيب قلت كل ناطق
انسان فكل انسان ناطق او بعكس المقدمتين جميعا بان تقول

بان تقول فى صغراه بعض الحيوان انسان وفى كبراه بعض
الانسان ناطق وان كان هذا غير منتج لعدم الكلية الكبرى
ومثاله ما ينتج منه كل حيوان انسان ولا شئ من الناطق
بحيوان فيرتد بالعكس الى قولنا بعض الانسان حيوان
ولا شئ من الحيوان بناطق فينتج [illegible] الانسان ناطق
وانما ينتج الشكل الثانى عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب
والسلب بان يكون احديهما موجبة والاخرى سالبة لانه
لو اتفقتا فى الايجاب والسلب لزم الاختلاف الموجب لعدم
الانتاج فان معنى الانتاج ان يستلزم ذات القياس
النتيجة فلو انتفى هذا الشرط لصدق القياس الواردة
على صورة واحدة تارة مع النتيجة الموجبة واخرى مع النتيجة
السالبة وهو يدل على ان النتيجة ليست لازمة لذات القياس
اما اذا كانتا موجبتين فانه يصدق كل فرس حيوان وكل صاهل
حيوان والحق الايجاب وهو كل فرس صاهل ولو بدلنا
الكبرى بقولنا وكل انسان حيوان كان الحق السلب وهو
لا شئ من الفرس بانسان واما اذا كانتا سالبتين فلانه يصدق
لا شئ من الانسان بفرس والحق الايجاب وهو كل انسان
ناطق ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شئ من الجماد بفرس
كان الحق السلب وهو لا شئ من الانسان بجماد ومع هذا

الشرط فى هذا الشكل كلية الكبرى والا لاختلفت النتيجة
ايضا اما اذا كان موجبة جزئية فلانه يصدق قولنا لا شئ
من الفرس بانسان وبعض الحيوان انسان فكان الحق الايجاب
وهو كل فرس حيوان ولو بدلنا بقولنا بعض الناطق
انسان كان الحق السلب وهو لا شئ من الفرس بناطق
واما اذا كانت سالبة جزئية فلانه يصدق قولنا كل
انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق فالحق الايجاب
وهو كل انسان حيوان ولو بدلنا بقولنا بعض الفرس ليس
بناطق كان الحق السلب وهو لا شئ من الانسان
بفرس ولم يذكر المص هذا الشرط مع انه لا بد من ذكره
والشكل الاول هو الذى جعل معيارا اى ميزانا للعلوم
لانه هو الاصل بين الاشكال والباقية مرتدة اليه
عند الاحتياج فاورده ههنا وحده مع ضروبه ليجعل
دستورا اى قانونا ومرجعا يكتفى به وتوطئة لتفهيم
الباقى ويستنتج يستحصل منه المطلوب ولما كان الشكل الاول
واردا على نظم الطبع وكان دستورا فى هذا الفن والشكل
الثانى لا يحتاج من له عقل سليم وطبع مستقيم الى رده
الى الاول فى الاستنتاج بخلاف الثالث والرابع اهتم المص
بالاول والثانى حيث تعرض لبيان شرط انتاجهما ولما

وشرط انتاجه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى

ولما كان الاول مستحقا لمزيد الاهتمام تصدى لبيان ضروبه
ايضا فقال وضروبه المنتجة اربعة والقياس العقلى
يقتضى ستة عشر ضربا هذا بناء على انه مص لا عبرة
للشخصية والطبيعية فى الانتاجات والا فالقياس
يقتضى اربعة وستين ضربا او على ان الشخصية فى قوة
الجزئية او الكلية والطبيعية ساقط عن درجة الاعتبار
وان المهملة فى قوة الجزئية فيكون قضية المعتبرة منها هى
المحصورات والمحصورات اربع الموجبة الكلية والسالبة
الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وهى ح
كلها معتبرة فى الصغرى والكبرى فاذا قرنت احدى الصغريات
الاربع باحدى الكبريات الاربع يحصل ستة عشر
ضربا وذلك ان كانت الصغرى موجبة كلية فالكبرى
اما موجبة كلية او سالبة كلية او موجبة جزئية او
سالبة جزئية وان كان الصغرى سالبة كلية فالكبرى
اما موجبة كلية او سالبة كلية او موجبة جزئية او سالبة
جزئية وان كان الصغرى موجبة جزئية فالكبرى كذلك
وان كانت الصغرى سالبة جزئية فالكبرى كذلك
ولما اشترط فيه ايجاب الصغرى بناء على انها لو
كانت سالبة لم يندرج الاصغر تحت الاوسط فلم

اى اما موجبة كلية او سالبة كلية
او موجبة جزئية او سالبة جزئية
اى اما موجبة كلية او سالبة كلية
او موجبة جزئية او سالبة جزئية

فلم يتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الحكم فى
الكبرى على ما ثبت له الاوسط والاصغر ليس مما ثبت له
الاوسط فلا يلزم من الحكم على الاوسط الحكم على الاصغر
سقط ثمانية اضرب وهى الصغرى السالبة الكلية مع
الكبريات الاربع والصغرى السالبة الجزئية مع الكبريات
الاربع وكذلك لما اشترط فيه كلية الكبرى بناء على
انها لو كانت جزئية لم يندرج الاصغر تحت الاوسط
لان الحكم فى الكبرى على بعض الاوسط ويجوز ان يكون
الاصغر غير ذلك البعض فالحكم على بعض الاوسط
لا يتعدى الى الاصغر سقط اربعة اخرى وهى الصغرى
الموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية
كبرى والصغرى الموجبة الجزئية مع الموجبة الجزئية
او السالبة الجزئية كبرى فبقى بعد الاسقاط اربعة
اضرب الضرب الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية
كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم
محدث الضرب الثانى من موجبة كلية صغرى وسالبة
كلية كبرى ينتج سالبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف
ولا شئ من المؤلف بقديم فلا شئ من الجسم بقديم
والضرب الثالث من موجبة جزئية صغرى وموجبة

واعلم ان فى بيان النسخ بين الاخيرين
طريقا اخر وهو الافتراض الا انا تركنا
هذا الطريق لئلا يؤدى الى الملال منه
محى الدين

وموجبة كلية كبرى ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض
الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث
والضرب الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة
كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم
مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم
وترتيب هذه الضروب باعتبار النتيجة فالضرب
الاول ينتج اشرف المحصورات وهو الموجبة الكلية
لاشتمالها على الشرفين الايجاب والكلية والثانى
ينتج السالبة الكلية وهى اشرف من الموجبة الجزئية لان
الحكم الكلى اشرف من الجزئى لكونه شاملا ومضبوطا
ونافعا فى العلوم والثالث ينتج الموجبة الجزئية و
هى اشرف من السالبة لان فيه شرفا واحدا وهو
الايجاب وليس فى نتيجة الرابع شئ من الشرفية
ولهذا وضع فى مرتبة الرابعة فعلم من هذا ان الشكل
الاول ينتج المطالب الاربعة الموجبتين والسالبتين
كما مر والضروب المنتجة للشكل الثانى اربعة ايضا و
للشكل الثالث ستة وللشكل الرابع ثمانية عند المتأخرين
وخمسة عند المتقدمين وتفصيل ذلك وامثلته واقامة
البرهان عليه يطلب من المطولات اعلم ان المنتج نتيجة

وانما رتب هذا الترتيب باعتبار النتيجة
فالضرب الاول ينتج اشرف المحصورات
وهى الموجبة الكلية لاشتمالها على الشرفين
الايجاب والكلية والثانى ينتج السالبة
الكلية وهى اشرف من الموجبة الجزئية
لان شرف الكلى لكونه من وجوه متعددة
لكونه شاملا ومضبوطا ونافعا فى العلوم
ازيد من الشرف الموجبة الجزئية وليس فى
نتيجة الرابع من الشرف فليفهم منه

اخصّ المقدمتين مثلا اذا كان القياس مركبا من موجبة
وسالبة ينتج سالبة واذا كان مركبا من جزئية وكلية
ينتج جزئية ولما قسم القياس من قبل الى اقترانى والاستثنائى
اراد ان يبين ان كل واحد منهما من اى شئ يتركب فقال
والقياس الاقترانى بحسب التركيب ستة اقسام لانه
اما مركب من حمليتين يسمى هذا اقترانيا حمليا كما مرّ فى قولنا
كل جسم مؤلف محدث واما مركب من مقدمتين شرطيتين
متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج من اقتران
هاتين المقدمتين ان كانت الشمس طالعة فالارض
مضيئة والمراد من المتصلتين لزومتيان لا اتفاقيتان لانه
لا فائدة فى انتاج الاشكال المركبة من الاتفاقيات
لان العلم بالقياس فى المركبة منها موقوف على العلم
بوجود الاصغر والاكبر فى نفس الامر فيكونان معلومى
الاجتماع من غير التفات الى الوسط فلا يكون
الوسط واما مركب من مقدمتين شرطيتين منفصلتين
كقولنا كل عدد فهو اما زوج او فرد وكل زوج فهو
اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج من هاتين
المقدمتين كل عدد فهو اما فرد او زوج الزوج

اوز

او زوج الفرد لان الصادق من المنفصلة الاولى ان
كانت الفردية احد اقسام النتيجة وان كانت الزوجية
وهى منحصرة فى قسمين كان الصادق احد قسميها المذ
كورين فى النتيجة ايضا المركبة من اقسام الثلثة
قطعا اعلم ان العدد اما ان يكون منقسما الى المتساويين
او لا فان كان منقسما الى المتساويين وهو الزوج
كالاثنين مثلا وان لم ينقسم الى المتساويين بان لا
ينقسم اصلا كالواحد او ينقسم الى غير المتساويين
كالثلثة فهو الفرد ثم الزوج ان انقسم الى ما ينقسم الى
المتساويين فهو زوج الزوج كالاربعة والا فهو
زوج الفرد كالستة واما مركب من مقدمة حملية
ومقدمة متصلة سواء كانت المتصلة صغرى والحملية
كبرى كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان
وكل حيوان جسم ينتج من هاتين المقدمتين كلما كان
هذا الشئ انسانا فهو جسم او كانت الحملية صغرى
والمتصلة كبرى كقولنا كل انسان جسم وكلما كان
هذا الجسم ماشيا فهو حيوان ينتج من الشكل الاول
كل انسان حيوان واما مركب من مقدمة حملية ومقدمة
منفصلة سواء كانت المنفصلة صغرى والحملية كبرى

كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد وكل زوج فهو
منقسم الى متساويين ينتج من هاتين المقدمتين
كل عدد فهو اما فرد او منقسم بمتساويين او كانت
الحملية صغرى والمنفصلة كبرى كقولنا كل انسان حيوان
وكل حيوان اما ابيض واما اسود ينتج كل انسان اما
ابيض واما اسود واما مركب من مقدمة متصلة و
مقدمة منفصلة سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصلة
كبرى كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان فكل
حيوان اما ابيض واما اسود او كانت المنفصلة صغرى
والمتصلة كبرى كقولنا كل انسان اما ابيض واما اسود
وكلما كان هذا ابيض او اسود فهو حيوان ينتج كلما
كلما كان هذا انسانا فهو حيوان اعلم ان الاشكال الاربعة
تنعقد في كل واحد من اقسام الشرطية ويكون شرائطه
وحال نتايجه في الكمية والكيفية كما في الحمليات من
غير فرق الا ان المص لم يذكر هنا غير شكل الاول
فان اردت الاستقصاء فارجع الى المطولات ولما فرغ
من بيان الاقترانى شرع في بيان الاستثنائي واما
القياس الاستثنائي فهو مركب دائما من مقدمتين احدهما
شرطية والاخر استثنائية اعنى وضع احد جزئى الشرطية

يعني كلية احدى المقدمتين

الشرطية اى ايجابه او رفعه اى سلبه ليلزم وضع جزئها
الاخر او رفعه فاقسامه بحسب التركيب ستة عشر
وذلك لان الشرطية الموضوع فيه لا تخلو من ان تكون متصلة
او منفصلة حقيقية او مانعة الجمع او مانعة الخلو فشرط انتاجه
امور ثلثة احدها كون الشرطية موجبة وثانيها كونها لزومية
اذا كانت متصلة وثالثها احد الامرين في المتصلة اما كلية الشرطية
او كلية الاستثنائية اذا عرفت هذا فالشرطية الموضوعة فيه
اى في القياس الاستثنائي ان كانت متصلة موجبة لزومية كلية
الشرطية او الاستثنائية فالاستثناء فيها يتصور على اربعة اوجه
لانه اما ان يكون بعين المقدم او نقيضه او بعين التالى او بنقيضه
فالاول والرابع ينتجان والثانى والثالث عقيمان اشار الى
المنتجين بقوله فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالى لان المقدم
ملزوم والتالى لازم له ووجود الملزوم يستلزم وجود اللازم
والا لزم انفكاك فهو حيوان اللازم فيبطل اللازم كقولنا
ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان
فلا ينتج استثناء عين التالى عين المقدم لان وجود اللازم لا
يستلزم وجود الملزوم لجواز ان يكون اللازم اعم ووجود
الاعم لا يستلزم وجود الاخص واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض
المقدم لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم والا لزم

من الملزوم

كالحيوان

وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل الملازمة ايضا كقولنا
ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون
انسانا فلا ينتج استثناء نقيض المقدم نقيض التالى لانه لا
يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم لجواز كون الملزوم
اخص من اللازم وانتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم
فان قلت عدم الانتاج فيما اذا كانت الملازمة عامة اما اذا كانت
مساوية مضمون كما فى قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود لكن النهار موجود ينتج ان الشمس ينتج ان الشمس
طالعة ولو قلنا لكن الشمس ليست بطالعة ينتج ان النهار
ليس بموجود قلت الانتاج ههنا لخصوص المادة لا لذات المقدمات
والمراد بالانتاج ههنا ما يكون لذات المقدمات وان كانت
اى الشرطية الموضوعة فى القياس الاستثنائى منفصلة لزم ان
يكون موجبة عنادية سواء كانت حقيقية او مانعة الجمع او مانعة
الخلو فان كانت حقيقية فالاستثناء فيها يتصور على اربعة اوجه
كلها منتجة اثنان باعتبار الوضع واثنان باعتبار الرفع لان
وضع كل من الجزئين ينتج رفع الاخر ورفع كل منهما ينتج وضع الاخر
اشار بقوله فاستثناء عين احد الجزئين مقدما كان او تاليه
ينتج نقيض الاخر لان وجود احد المعاندين صدقا يستلزم عدم الاخر
لامتناع الجمع بينهما كقولنا العدد اما زوج واما فرد لكنه زوج

فالانتاج

زوج انه ليس بفرد او لكنه فرد ينتج انه ليس بزوج واستثناء
نقيض احدهما اى احد الجزئين ينتج عين الاخر لامتناع الخلو
بينهما كقولنا العدد اما زوج او فرد لكنه ليس بزوج
ينتج انه فرد او لكنه ليس بفرد ينتج انه زوج وان كانت مانعة
الجمع وهى المركب من قضيتين كل منهما اخص من نقيض الاخرى
فالاستثناء فيها يتصور ايضا على اربعة اوجه اثنان منتجان
وهما استثناء عين احد الجزئين ينتج نقيض الاخر لامتناع
اجتماعهما فى الصدق كقولنا هذا الشئ اما شجر او حجر لكنه
شجر فهو لا حجر او لكنه حجر واثنان عقيمان وهما استثناء
نقيض احد الجزئين لا ينتج عين الاخر لامتناع الخلو بينهما كقولنا
هذا الشئ اما شجر او حجر لكنه لا شجر لا ينتج انه حجر او لكنه
لا حجر انه شجر وان كانت مانعة الخلو وهى المركب من قضيتين
كل منهما اعم من نقيض الاخرى فالاستثناء فيها ايضا يتصور على اربعة
اوجه اثنان منتجان وهما استثناء نقيض احد الجزئين ينتج عين
الاخر كقولنا هذا الشئ اما لا شجر او لا حجر لكنه شجر ينتج
انه لا حجر او لكنه حجر ينتج انه لا شجر واثنان عقيمان
وهما استثناء عين احد الجزئين لا ينتج نقيض الاخر لجواز
الجمع بينهما كقولنا هذا الشئ اما لا شجر لكنه لا شجر لا ينتج
انه شجر فصار مجموع المنتجات فى القياس الاستثنائى عشرة

لجواز

لا ينتج

اولا حجر

حجر او لكنه لا حجر لا ينتج انه شجر

والعقيمان ستة ولما فرغ من بيان القياس باعتبار الصورة
شرع في بيان اقسامه بحسب المادة لان المنطق كما يبحث عن
الصورة يبحث عن المادة والقياس بحسب المادة خمسة يسمونها
الصناعات الخمس ووجه الضبط انه ان تركب من المقدمات
اليقينية يسمى برهانا وان تركب من المظنونات والمقبولات
يسمى خطابة وان تركب من المشهورات يسمى جدلا وان تركب
من المخيلات يسمى شعرا وان تركب من الشبيهة باليقنيات
والظنيات يسمى مغالطة ولما كان البرهان مركبا من اليقنيات
قدمه على ما لا يكون مركبا منها فقال البرهان من جملة
الصناعات الخمس البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات
يقينية لانتاج اليقين قوله قياس جنس يشمل الاقيسة
الخمس وقوله مؤلف انما ذكر ليعلق به قوله من مقدمات
وهو انما ذكر ليوصف به قوله يقينية وهو يخرج غير البرهان
وقوله لانتاج اليقين ليس للاحتراز بل لتكميل اجزاء الحد
لانه علة غائية له ذكره ليشمل التعريف على العلل الاربع
لان من لطائف التعريف ان يشتمل على العلل الاربع وهي
المادية والصورية والفاعلية والغائية فالمؤلف اشارة
الى الصورية بالمطابقة فان صورة البرهان هي الهيئة الاجتماعية
للمقدمات والى الفاعلية بالالتزام اذ لا بد لكل تأليف من

٤٣ اي وقوع النسبة التامة الخبرية او لا وقوعها ان تساو باطرفاه عند العقل يسمى شكا

من مؤلف وهو القوة العاقلة ههنا والمقدمات اشارة الى
المادية ولانتاج اليقين اشارة الى الغاية لان المقصود من
البرهان انتاج المطلوب اليقيني واليقين هو اعتقاد الشيء
بانه لا يمكن ان يكون الا كذا اعتقادا مطابقا للواقع غير ممكن
الزوال فان اعتقاد المعتقد بكون الشيء كذا اما ان يكون مع
احتمال نقيضه او لا فان كان الاول فلا يخلو اما ان يكون طرفاه
متساويين او يكون احدهما راجحا على الاخر فان كان الاول فهو
الشك وان كان الثاني فالراجح هو الظن والمرجوح هو الوهم
وان كان الثاني وهو ما يكون بلا احتمال نقيضه فلا يخلو اما ان
يكون مطابقا لنفس الامر او لا والثاني هو الجهل المركب والاول فلا
يخلو اما ان يكون ممكن الزوال او لا فالاول هو التقليد والثاني
هو اليقين فالقيد الاول في التعريف اعني اعتقاد الشيء
جنس شامل للاقسام الستة اعني الشك والظن والوهم
والجهل والتقليد واليقين قوله لا يمكن ان يكون الا كذا يخرج
الشك والظن والوهم وقوله مطابقا للواقع يخرج الجهل
وقوله غير ممكن الزوال يخرج التقليد ثم اعلم ان البرهان
قسمان احدهما لمي وهو ما كان الحد الاوسط فيه علة لنسبة
الاكبر الى الاصغر في الذهن والخارج كقولنا زيد متعفن الاخلاط
وكل متعفن الاخلاط محموم فزيد محموم فتعفن الاخلاط

اعتقاد جازم مطابق للواقع
غير ممكن الزوال

في تعريف اليقين

علة للثبوت الحمى لزيد فى الذهن والخارج وانما سمى لميا لانه
اللمية اى العلية فى السؤال بها يجاب بلم كان كذا فهو
منسوب للم كان كذا فهو منسوب وثانيهما انى وهو ما كان
الحد الاوسط علة للنسبة المذكورة فى الذهن لا فى الخارج كقولنا
زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط
فالحمى علة لثبوت تعفن الاخلاط لزيد فى الذهن لا فى الخارج
بل الامر بالعكس فى الخارج اذ التعفن علة للحمى وانما سمى
انيا لاقتصاره على انية الحكم اى ثبوته اذ كذا فهو منسوب
لان ولما كانت المقدمات اليقينية المذكورة فى تعريف البرهان
اعم من الضرورية وهى التى لا تحتاج فى حصولها الى نظر
وفكر والنظرية وهى التى تحتاج فى حصولها اليه اراد ان
يبين الضروريات منها فقال واليقينيات اى المقدمات اليقينية
الضرورية ستة اقسام منحصرة فيها لان الحاكم بصدق النسبة
اما العقل او الحس او كلاهما معا لان المدرك منحصر فيها
فان كان العقل فهو اما ان يحكم بمجرد تصور طرفيه بلا توقف
على وسط حاضر فى الذهن فهو الاوليات وان توقف عليه
فهى القضايا قياساتها معها وان كان الحس فهو المشاهدات
وان كان كلاهما معا ثلثة اقسام لان الحس الذى يكون مع العقل
اما ان يكون حس السمع او غيره فان كان حس السمع فهو المتواترات

وان كان غيره فاما ان يكون يحتاج العقل فى الجزم الى تكرار
المشاهدة او لا يحتاج فان احتاج فهى المجربات وان
لم يحتج فهى الحدسيات والى ما ذكره اشار المصنف بقوله احدها
اوليات الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء والسواد
والبياض لا يجتمعان فان العقل فى هذه الاحكام يحكم
بمجرد الطرفين وثانيها مشاهدات وتسمى حسيات كقولنا
الشمس مشرقة فى المدرك بالبصر والنار محرقة فى المدرك
باللمس فالعقل فى هذين الحكمين يحتاج الى المشاهدة بالحس
هذا اذا كان الحس من الحواس الظاهرة وان كان من الحواس
الباطنة تسمى وجدانيات كقولنا ان لنا جوعا وعطشا
وثالثها مجربات كقولنا شرب السقمونيات يسهل الصفراء
فالعقل فى هذا الحكم يحتاج الى تكرار المشاهدة ورابعها
حدسيات كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس لاختلاف
تشكلات نوره بحسب قربه وبعده عن الشمس وانخسافه
عند حيلولة الارض بينهما يحكم فيه بمجرد الحدس
المفيد للعلم وهو سرعة انتقال الذهن من المبادى
الى المطالب والفرق بينه وبين الفكر لا بد فيه من حركتين
حركة لتحصيل المبادى من المطالب والفرق بينه وبين
الفكر ان الفكر لا بد فيه من حركتين حركة لتحصيل المبادى

السقمونيات ينفع للصداع لان السقمونيات مسهل للصفراء وكل مسهل الصفراء ينفع للصداع السقمونيات ينفع للصداع

النار محرقة ما يلاقيها لان النار محرقة وكل محرقة يحرق ما يلاقيها فالنار محرقة ما يلاقيها

والظنونات ستة اقسام مشهورة مسلمة مقبولة مظنونة مخيلة مشبهة

وهي حركة من المطالب الى المبادى وحركة لتحصيل الصورة
وهي حركة من المبادى الى المطالب بخلاف الحدس فانه
لا حركة فيه اصلا لا يقال الانتقال في الحدس حركة كيفية
لا حركة فيه لانا نقول الانتقال فيه دفعي ولا شئ من الحركة
بدفعي لوجوب كون الحركة هو الخروج من قوة الى الفعل
على سبيل التدريج ولهذا قد يكون اختلاف الناس في الفكر
بالسرعة والبطوء واما في الحدس فليس الا بالقلة والكثرة واعلم
ان المجربات والحدسيات لا يصلح ان يكونا حجتين على الغير
لجواز ان يكون لا يحصل لذلك الغير الحدس او التجربة المفيدان
للعلم والفرق بينهما ان الحدسيات واقعة بغير اختيار بخلاف
المجربات وخامسها متواترات كقولنا محمد عليه السلام ادعى
النبوة واظهر المعجزة فان العقل يحكم بذلك بواسطة السماع
من الجمع الذى استحال تواطئهم على الكذب والضابطة
في حصول التواتر هي حصول العلم اليقين للسامع من
خبر المخبرين ولا يعتبر فيه عدد معين مثل عشرين وثلثين
وتسعين وغيرهما وسادسها قضايا قياساتها معها كقولنا
الاربعة زوج فالعقل يحكم بزوجية الاربعة بسبب وسط
حاضر مرتب في الذهن وهو الانقسام بمتساويين
والمراد بالوسط هو الحد الاوسط المقارن بقولنا لانه كقولنا

كقولنا العدد الاربعة زوج لانها منقسم بمتساويين
وكل منقسم بمتساويين زوج فهذا الاوسط متصور
في الذهن عند تصور الاربعة زوج ولما فرغ عن القياس
البرهاني ومقدماته اليقينية شرع في غير اليقينيات فقال
الجدل اى من جملة صناعة الخمس الجدل وهو قياس مؤلف من
مقدمات مشهورة والمراد بالمقدمات المشهورة هي القضايا
التي يحكم العقل بها بواسطة اعتراف عموم الناس بها
اما لمصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح واما
لرقة كقولنا مواساة الفقراء محمودة واكرام الضعفاء
واجب لقوله عليه الصلوة والسلام اكرموا الضعفاء ولو كان
كافرا او لحمية مثل قولنا كشف العورة مذموم في المحافل
ومحافظة اهل البيت لازمة او لعادة كقبح ذبح
الحيوان عند اهل الهند وعدم قبحه عند غيرهم و
المقدمات المشهورة قد تبلغ في الشهرة مرتبة الاوليات
والفرق بينهما ان في الاوليات يكفي تصور الطرفين
بحكم بخلاف المشهورات فانها تحتاج الى شئ من هذه
المذكورات وايضا ان المشهورات قد تكون كاذبة
بخلاف الاوليات فانها لا تكون الا صادقة والغرض
من ترتيب الجدل الزام الخصم واقناع من هو قاصر

كقولنا وضع الشئ في غير ما وضع له قبيح لانه ظلم وكل ظلم قبيح فوضع الشئ [illegible] ما وضع له قبيح

ولما فرغ عن القياس المركب من مقدمات يقينية شرع في القياس المركب من مقدمات غير يقينية فهي الاقيسة الاربعة اعني الجدل والخطابة والشعر والمغالطة

وسبب شهرتها فيما بينهم

شرعًا وعرفًا

قد يكون صادقة

تدريجية اذ الحركة

العقل

عن ادراك مقدمات البرهان الخطابة اى من جملة صناعات
الخمس الخطابة وهى قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من
شخص معتقد فيه اما لامر سماوى كمعجزات الانبياء
وكرامات الاولياء واما لاختصاصه بمزيد عقله كا
العلماء او بمزيد دينه كالصلحاء او قياس مؤلف من
مقدمات مظنونة وهى القضايا التى يحكم بها العقل
حكما راجحا مع تجويز نقيضه تجويزا مرجوحا كقولنا هذا
الحائط ينتشر منه التراب فينهدم وكقولنا فلان يطوف
بالليل فهو سارق والغرض من الخطابة ترغيب الناس
فعل الخيرات وتنفيرهم عن فعل الشر كما يفعله الخطباء و
الوعاظ والشعر اى من جملة تلك الصناعات الشعر
وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس
او تنقبض ومثل هذه المقدمات يسمى مخيلات وهى
القضايا التى يتخيل بها فيتأثر النفس منها قبضا وبسطا
كما لو قيل الخمر ياقوتة سيالة تنبسط بها النفس وترغب
فى شربها وكما لو قيل العسل مرة مهوعة فالنفس
تنقبض منه وتنفر والغرض من الشعر انفعال النفس
بالترغيب والترهيب ليصير مبدا فعل او ترك او رضاء
او سخط ولهذا يفيد فى بعض الحروب وعند الاستماحة والا

والاستعطاف ما لا يفيد غيره فان الناس اطوع للتخيل منهم
للتصديق لكونه اعذب والذ قال العلامة الرازى
ويزيد فى انفعال النفس ان يكون الشعر على وزن و
ينشد بصوت طيب فان قيل قد علم منه ان الشعر لا يطلب
به التصديق بل يطلب به التخيل فلا يكون قياسا قلنا ان
التخيل لما جرى مجرى التصديق من جهة تأثيره فى النفس
قبضا وبسطا عد من الاقيسة المغالطة اى من جملة تلك الصناعات
الخمس المغالطة وهى قياس مؤلف من مقدمات كاذبة
شبيهة بالحق ولم تكن حقا وتسمى سفسطة او شبيهة
بالمشهورة ولم تكن مشهورة وتسمى مشاغبة او من مقدمات
وهمية كاذبة وهى القضايا الكاذبة التى يحكم بها الوهم
الانسانى فى امور غير محسوسة فانه لو حكم فى الامور المحسوسة
لم تكن كاذبا كما لو حكم بحسن الحسناء وقبح الشوهاء واما
لو حكم فى المعقولات الصرفة فانه يكون هذا الحكم كاذبا
قطعا وذلك لان الوهم قوة جسمانية للانسان يدرك بها
المعانى المنتزعة من المحسوسات فتلك القوة للحس الذى لا
يدرك به الا المحسوسات فمتى لو حكم الوهم فى المحسوسات
يصدق هذا الحكم والعقل يصدقه فيه ومتى لو حكم
فى المعقولات يكذب هذا الحكم لعدم ادراكه فى الامور

زيد يشرب الخمر وكل من يشرب الخمر يعذب فى النار فزيد يعذب فى النار

تذكر لترغيب النفس فى شىء او تنفيرها عنه ويؤثر اذا اوردت عليها تأثيرا عجيبا من قبض او بسط سواء كانت صادقة او كاذبة

لطيف

هى القضايا الكاذبة الشبيهة بالحق اما من حيث الصورة او من حيث المعنى

كما يقال ان وراء العالم فضاء لا يتناهى

الشوهاء قبيحة عورة

الجزئية

المعقولة ويدل على ذلك ان الوهم يوافق العقل في المقدمات
البينة الانتاج مثل قولنا الميت جماد وكل جماد لا يخاف
العقل في النتيجة الحكم بالخوف مع انه يخالف العقل في
النتيجة حكما بالخوف عن الموتى اذا عرفت هذا فاعلم ان
المغالطة تنحصر في قسمين القسم الاول وهو المركب من مقدمات
شبيهة بالحق او بالمشهورة والقسم الثاني وهو المركب
من مقدمات وهمية كاذبة وهي بقسميها قياس فاسد
لا يفيد يقينا ولا ظنا بل مجرد الشك والشبهة الكاذبة
وفساده قد يكون من جهة الصورة وقد يكون من جهة
المادة اما فساده من جهة الصورة فانه يكون بانتفاء
شرط انتاجه ككون الصغرى في الشكل الاول سالبة
والكبرى جزئية واما فساده من جهة المادة فبان
يجعل المطلوب مقدمة القياس كما يقال كل انسان بشر
وكل بشر ناطق ينتج كل انسان ناطق وسبب الغلط
فيه ما فيه من المصادرة على المطلوب لما مر من تعريف القياس
ان النتيجة يجب ان تكون قولا آخر وهي ههنا ليست
كذلك بل هي عين احد المقدمتين لمرادفة الانسان للبشر
او بان يستعمل المقدمات الكاذبة بناء على انها صادقة
بواسطة مشابهتها اياها اما من جهة الصورة كما في قولنا

وكذا به ناشئ من عدم تكرر الحد الاوسط اذ المراد بالفرس في الصغرى صورة وفي الكبرى حقيقي

قولنا لصورة الفرس المنقوش على الجدار انها فرس وكل فرس
صهال ينتج ان تلك الصورة صهال او من جهة المعنى
وذلك قد يكون بوضع القضية الطبيعية مقام الكلية
كما يقال الاسم كلمة والكلمة اما اسم او فعل او حرف ينتج ان
الاسم اما اسم او فعل او حرف وهو انقسام الشيء الى
نفسه وغيره وقد يكون بعدم رعاية وجود الموضوع
في الموجبة كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل
انسان وفرس فهو فرس ينتج من الشكل الثالث ان
بعض الانسان فرس ووجه الغلط فيه ان موضوع
الصغرى والكبرى غير موجود اذ لا شيء من الموجودات
يصدق عليه انه انسان وفرس معا والغرض من تأليف
المغالطة تغليط الخصم ودفعه والفائدة العظيمة فيها
معرفتها للاحتراز عنها والعمدة اي ما يعتمد عليه من
هذه الصناعات الخمس هو البرهان لا غير قيل في قوله
تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة
وجادلهم بالتي هي احسن الآية ان الحكمة اشارة الى
البرهان والموعظة الحسنة الى الخطابة وجادلهم الى الجدل
فيكون كل من هذه الثلثة معتمدا عليه في الدعوة الى سبيل
الحق لكن بالنسبة الى نفس المستدل العمدة هو البرهان

اذ به

فقط يتوصّل الى تحقيق الحقايق و تدقيق الدقايق
وبه يتوصّل الى درك الصورة القدسيّة والاحكام النبويّة
ولهذا اختصّ المنطق العمدة بالبرهان فقط وليكن هذا آخر
الرسالة فى المنطق قال جامعه الفقير الى رحمة ربه القدير
محمود بن حافظ حسن مفتى عاملهما الله تعالى بلطفه الخفيّ
والجلى وليكن هذا آخر ما اوردنا جمعه من الشروح والحواشى
اعانة للطالبين وصيانة للراغبين وجعلنا الله وايّاكم
من الطالبين الصادقين وحشرنا وايّاكم فى زمرة
الشهداء والصالحين والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على رسولنا محمد
وآله الطيبين الطاهرين
تمت الكتاب
بعون الله
الملك
الوهاب
م م
م

قد وقع الفراغ عن عبد الضعيف عثمان
السيد غفران بولوى فى مدرسة سلطان
سليمان المسمّى بدار الحديث
رحمهم الله رحمة واسعة

سنة ١٢٦٣

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العلامة افضل المتاخرين قدوة الحكماء الراسخين اثير الدين الابهرى طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه نحمد الله على توفيقه ونسأله هداية طريقه ونصلى على محمد وعترته اجمعين اما بعد فهذه رسالة فى المنطق اوردنا فيها ما يجب استحضارها لمن يبتدئ فى شئ من العلوم مستعينا بالله تعالى انه مفيض الخير والجود

ايساغوجى اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئه بالتضمن ان كان له جزء وعلى ما يلازمه فى الذهن بالالتزام كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى احدهما بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام ثم اللفظ اما مفرد وهو الذى لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه كالانسان واما مؤلف وهو الذى لا يكون كذلك كرامى الحجارة والمفرد اما كلى وهو الذى لا يمنع نفس تصوره مفهومه عن وقوع الشركة كالانسان

واما جزئى وهو الذى يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك كزيد وعمرو وبكر والكلى اما ذاتى وهو الذى يدخل فى حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس واما عرضى وهو الذى يخالفه كالضاحك بالنسبة الى الانسان والذاتى اما مقول فى جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس وهو الجنس ويرسم بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق فى جواب ما هو واما مقول فى جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وبكر وهو النوع ويرسم بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فى ما هو واما غير مقول فى جواب ما هو بل مقول فى جواب اى شئ هو فى ذاته وهو الذى يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو الفصل ويرسم بانه كلى يقال على الشئ فى جواب اى شئ هو فى ذاته واما العرضى فاما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم او لا يمتنع انفكاكه عنها وهو العرض المفارق وكل واحد منهما ان يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة او

بالفعل للانسان ويرسم بانها كلية تقال على ماتحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا واما ان يعم حقايق فوق حقيقة واحدة وهو العرض العام كالمتنفس بالقوة او بالفعل للانسان وغيره من الحيوانات ويرسم بانه كلي يقال على ماتحت حقايق مختلفة قولا عرضيا القول الشارح الحد قول دال على ماهية الشئ وهو الذي يتركب عن جنس الشئ وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان وهو الحد التام والحد الناقص وهو الذي يتركب عن جنس البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان فالرسم التام وهو الذي يتركب عن جنس الشئ القريب وخواصه اللازمة كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان والرسم الناقص وهو الذي يتركب عن العرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع القضايا القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه وهي اما حملية كقولنا زيد كاتب واما شرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

واما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا والجزء الاول من الحملية يسمى موضوعا والثاني يسمى محمولا والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما والثاني يسمى تاليا والقضية اما موجبة كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب وكل واحد منهما اما مخصوصة كما ذكرنا واما كلية مسورة كقولنا كل انسان كاتب ولا شئ من الانسان بكاتب واما جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب واما ان لا يكون كذلك يسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب والمتصلة اما لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق والمنفصلة اما حقيقية كقولنا العدد اما زوج او فرد وهي مانعة الجمع والخلو معا واما مانعة الجمع فقط كقولنا هذا الشئ اما حجر او شجر واما مانعة الخلو فقط كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يغرق وقد يكون المنفصلات ذوات اجزاء كقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو التناقض وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث

تفتضي لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة
كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب ويتحقق ذلك الا
بعد اتفاقهما فى الموضوع والمحمول والزمان والمكان
والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط
ونقيض الموجبة الكلية انما هى السالبة الجزئية كقولنا
كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان و
نقيض السالبة الكلية انما هى الموجبة الجزئية كقولنا
لا شئ من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان
فالمحصورات لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما
فى الكلية والجزئية لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان
كاتب ولا شئ من الانسان بكاتب والجزئيتين قد
تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان
ليس بكاتب العكس وهو ان يصير الموضوع محمولا
والمحمول موضوعا مع بقاء الايجاب والسلب بحاله و
التصديق والتكذيب بحاله والموجبة الكلية لا تنعكس
كلية اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان فلا يصدق كل
حيوان انسان بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان
فانا نجد الموضوع شيئا موصوفا بالانسان والحيوان
فيكون بعض الحيوان انسانا والموجبة الجزئية تنعكس

جزئية بهذه الحجة ايضا والسالبة الكلية تنعكس كلية
وذلك بين بنفسه فانه اذا صدق لا شئ من الحجر
بانسان يصدق لا شئ من الانسان بحجر والسالبة
الجزئية لا عكس لها لزوما لانه يصدق بعض
الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه القياس
قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها
قول آخر وهو اما اقترانى كقولنا كل جسم مركب
وكل مركب محدث فكل جسم محدث واما استثنائى
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن
النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة والمكرر
بين مقدمتى القياس فصاعدا يسمى حدا اوسط و
موضوع المطلوب يسمى حدا اصغر ومحموله يسمى
الصغرى والتى فيها الاكبر يسمى الكبرى وهيئة
التالف من الصغرى والكبرى يسمى شكلا والاشكال
اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا فى الصغرى
وموضوعا فى الكبرى فهو الشكل الاول وان كان
بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان موضوعا فيهما
فهو الشكل الثالث فهذه هى الاشكال الاربعة المذكورة
فى المنطق والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا و

الذی له عقل سلیم و طبع مستقیم لا یحتاج الی رد
الثانی الی الاول و انما ینتج الثانی عند اختلاف
مقدمتیه بالایجاب والسلب والشکل الاول هو
الذی جعل معیار العلوم فنورده ههنا لیجعل
دستورا و یستنتج منه المطلوب وضروبه المنتجة
اربعة الضرب الاول کل جسم مؤلف وکل مؤلف
حادث فکل جسم حادث الثانی کل جسم مؤلف و
لاشئ من المؤلف بقدیم فلاشئ من الجسم بقدیم
الثالث بعض الجسم مؤلف وکل مؤلف حادث فبعض
الجسم حادث الرابع بعض الجسم مؤلف ولاشئ
من المؤلف بقدیم فبعض الجسم لیس بقدیم والقیاس
الاقترانی اما من حملیتین کما مر و اما من متصلتین کقولنا
ان کانت الشمس طالعة فالنهار موجود و ان کان
النهار موجودا فالارض مضیئة ینتج ان کانت الشمس
طالعة فالارض مضیئة و اما من منفصلتین کقولنا کل
عدد اما زوج او فرد وکل زوج فهو اما زوج
الزوج او زوج الفرد و اما حملیة ومتصلة
کقولنا کلما کان هذا انسانا فهو حیوان وکل حیوان
جسم ینتج کلما کان هذا انسانا فهو جسم و اما من حملیة

والقسم [illegible] من قبیل الاقترانی والاستثنائی [illegible] ان کل واحد منهما من ای شئ یترکب فقال والقیاس الاقترانی الی اخره ملا

حملیة و منفصلة کقولنا کل عدد اما زوج و اما فرد
و اما منقسم وکل زوج فهو منقسم بمتساویین ینتج کل
عدد اما فرد و اما منقسم بمتساویین و من متصلة و
منفصلة کقولنا کلما کان هذا انسانا فهو حیوان وکل
حیوان فهو اما ابیض او اسود ینتج کلما کان هذا انسانا
فهو اما ابیض او اسود والقیاس الاستثنائی فالشرطیة
الموضوعة فیه ان کانت متصلة فاستثناء عین المقدم
ینتج عین التالی ینتج کقولنا ان کان هذا انسانا فهو
فهو حیوان لکنه انسان ینتج انه حیوان و استثناء
نقیض التالی ینتج نقیض المقدم کقولنا ان کان هذا انسانا
فهو حیوان لکنه لیس بحیوان ینتج انه لیس بانسان
و ان کانت منفصلة فاستثناء عین احد الجزئین ینتج
نقیض التالی واستثناء نقیض احدهما ینتج عین التالی
البرهان وهو قیاس مؤلف من مقدمات یقینیة
لانتاج الیقین والیقینیات ستة اقسام احدها اولیات
کقولنا الواحد نصف الاثنین والکل اعظم من الجزء
و مشاهدات کقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة
و مجربات کقولنا السقمونیا یسهل الصفراء و حدسیات
کقولنا نور القمر مستفاد من الشمس و متواترات کقولنا

- اما حملية وهي
  - اما مخصوصة
    - موجبة
    - سالبة
  - او مهملة
    - موجبة
    - سالبة
  - او محصورة
    - اما كلية
      - موجبة
      - سالبة
    - او جزئية
      - موجبة
      - سالبة
- واما شرطية وهي
  - اما متصلة وهي
    - اما لزومية
      - موجبة
      - سالبة
    - او اتفاقية
      - موجبة نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
      - سالبة نحو ليس ان كانت الشمس طالعة فالنهار ليس بموجود
  - او منفصلة وهي
    - حقيقية
      - موجبة نحو ليس ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق
      - سالبة نحو ليس العدد اما زوج او فرد
    - او مانعة الجمع
      - موجبة نحو هذا الشيء اما حجر او شجر
      - سالبة نحو ليس هذا الشيء اما حجر او شجر
    - او مانعة الخلو
      - موجبة نحو هذا الشيء لا حجر او شجر
      - سالبة نحو ليس هذا الشيء لا حجر ولا شجر

محمد عليه الصلوة والسلام ادعى النبوة واظهر المعجزة
على يده و قضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة
زوج بسبب وسط حاضر في الذهن والانقسام
بمتساويين **الجدل** وهو قياس مؤلف من مقدمات
مشهورة **والخطابة** قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من
شخص معتقد فيه او مظنونة **والشعر** قياس مؤلف
من مقدمات تنبسط منها النفس او تنقبض
والمغالطة وهي قياس مؤلف من
مقدمات شبيهة بالحق او با
لمشهور او من مقدمات
وهمية كاذبة و
العمدة هو البرهان
لا غير وليكن
هذا اخر رسالة
في المنطق
تمت

قد وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب المسمى
بايساغوجي حين العصر من يوم الثلثة
من جمادى الاول من سنة ثمانية عشر ومائتين
والف من هجرة من له العز والشرف
على يد عثمان بن اسمعيل بعونه الله تعالى

اعلم ان في اثبات عكوس القضايا طرقاً ثلثة احدها الافتراض
وطريق الافتراض ان نفرض ذات الموضوع شيئاً معيناً وهو زيد مثلاً
ويحمل عليه وصف المحمول تارة ووصف الموضوع تارة اخرى
وثانيها الخلف وهو ان نضم نقيض العكس الى الاصل لينتج من
الشكل الاول محالاً مثلاً اذا صدق كل انسان حيوان صدق عكسه
وهو بعض الحيوان انسان فنقول هذا العكس صادق لانه
لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان
اذ لو لم يصدق لا هذا ولا ذاك يلزم ارتفاع النقيضين وهو محال
وثالثها العكس وهو ان نعكس نقيض العكس ليحصل ما ينافي
الاصل مثلاً لو صدق كل انسان حيوان لصدق بعض الحيوان
انسان والا لصدق نقيضه اعني لا شيء من الحيوان بانسان
وتعكس الى لا شيء من الانسان بحيوان وقد كان الاصل
كل انسان حيوان هذا خلف